الفصل الخامس

الطريق إلى الاستقلال

١٩٤٧-١٩٥٦

الوضع السياسي

إصلاح الدستور إلغاء معاهدة ١٩٣٦

المرحلة الانتقالية ١٩٥٤-١٩٥٦

الخطوة الأخيرة نحو الاستقلال

الطريق إلى الاستقلال
١٩٤٧-١٩٥٦

الوضع السياسي في البلاد :-

في ٢٢ نيسان عام ١٩٤٦، ومن أجل توسيع المشاركة السودانية في حكومة البلاد، أسس الحاكم العام مؤتمر إدارة السودان الذي ضم موظفين بريطانيين وسودانيين برئاسة السكرتير الإداري مع مذكرة تدعو إلى وضع التوصيات حول الوسائل التي يمكن للسودانيين من خلالها المساهمة بشكل أكبر في الإدارة المركزية، وقد رفض المؤتمر والأحزاب الوحدوية المشاركة على الرغم من مشاركة بعض المستقلين وأعضاء من حزب الأمة، وفي ٣١ مايس عام ١٩٤٧ قدم مؤتمر الإدارة توصياته، وكان أحد هذه التوصيات هو ان المجلس الاستشاري يجب ان يصبح مجلسا تشريعيا يمثل عموم السودان شمالا وجنوبا، خطوة باتجاه الحكومة الذاتية، وان مجلسا تنفيذيا جديدا يجب ان يحل محل مجلس الحاكم العام، الذي يعود تأسيسه الى عام ١٩١٠ [1]. امتنع السيد علي عن الموافقة على هذه التوصيات بحجة انها تفترض انتخابات غير مباشرة "وهو ما يرفضه من حيث المبدأ" في المناطق الأقل تحضرا، كما حاجج أيضاً بأن تكون هناك حرية الخيار اذا سمح للزعماء القبليين بالاشتراك في الانتخابات في الدوائر الانتخابية الريفية [2]، وكان من الواضح انه قلق من نتيجة الانتخابات في تلك الأجزاء من البلاد التي لم تكن تحت نفوذه.

على ضوء التوصية القائلة بوجوب تمثيل المجلس المقترح لكل البلاد دعا السكرتير الإداري الى مؤتمر في جوبا في منتصف حزيران ليعرض على اللاّ مسألة المشاركة السودانية، ونتيجة للمناقشات شعر انه قادرا على التوصية بان على الحاكم العام تأييد اقتراح مؤتمر الإدارة [3]، على الرغم من هواجس حكام الأقاليم الجنوبية.

وخـــلال ذلـــك، وإذ وصلت المفاوضات بين حكومتي الحكم الثنائي إلى طريق مســـدود، قررت مصر الاحتكام إلى هيئة الأمم المتحدة. في ٢٩ تموز ، وقبل أسبوع من بـــدء هيـــئة الأمـــم المـــتحدة الاستماع إلى الشكوى المصرية، وافق الحاكم العام على التوصيات وقدمها إلى حكومتي الحكم الثنائي، وقد وافقت الحكومة البريطانية عليها لكن مصر قدمت اقتراحات مضادة[٦٥]، وبينما كانت المفاوضات الانكلو - مصرية تتقدم ببط مضـــى الحـــاكم العـــام قدماً في خططه الرامية إلى تمهيد للإجراءات الدستورية الجديدة المقـــترحة. كان اعتقاد الحكومة أن خططها تقابل باستحسان عام[٦٥]، مغاليةً في تفاؤلها، لأن الأحـــزاب الوحدويـــة كانـــت تعارضـــها، وسرعان ما تبين ان منتقدي الحكومة يستخدمون مشكلة جنوب السودان من اجل حشد المعارضة.

توتـــرت العلاقـــات بشكل اكبر بين السيد علي والحكومة، والتي كانت منذ الســـابق في مـــرحلة جزر، بسبب رفضه مساعدة الحكومة في التغلب على الإضراب في سكة حديد عطبرة في ٢٣ تموز بينما كان العمال المهرة يطالبون بزيادة الأجور[٦٥]. طلب الســـكرتير الإداري مـــن السيد علي، على الرغم من انه كان واضحاً انه يؤيد إضراب عمال سكة الحديد[٦٥]، استخدم نفوذه لإنهاء الإضراب وكان جوابه انه سيتدخل فقط اذا وافقـــت الحكومـــة على عدم تقديم المضربين إلى المحاكمة، وقد رفض السكرتير الإداري ذلك، لان السلطات كانت قد عزمت منذ السابق على اتخاذ إجراء قانوني ضدهم[٦٥].

وفي هذه المرحلة، منتصف عام ١٩٤٧، رأي الختميون ضرورة تحقيق تقارب مع الحكومـــة وقد رحب السكرتير الإداري بخطواتهم هذه، فمنذ إنشاء المجلس الاستشاري كانـــت الحكومة تسعى إلى تفاهم أفضل مع الختمية على الرغم من معارضتهم لتأسيس المجلـــس . وعـــلى أية حال ، فان جهود الختمية والحكومة للتقارب أقلقت السيد عبد الـــرحمن الـــذي ألح على الحكومة في ٢٦ تموز باستشارته قبل اتخاذ قرارات كبيرة، وقد حـــاجج ان على الحكومة سحب دعمها الرسمي للسيد علي إذا أرادت الاحتفاظ بولاء

أولئك المخلصين لها على الرغم من انه لم يصرح بالكيفية التي يتم بها ذلك باستثناء "اعتقاده ان الحكومة يجب ان تتخذ خطوات نحو الإعداد لانتخابات الجمعية التشريعية المقترحة، والتأكد من ترشيح أغلبية مواليه للحكومة"، كان السيد عبد الرحمن قلقاً بصفة خاصة لأن مؤهل الضريبة يجرد كثير من أتباعه من الحقوق الانتخابية كما كان قلقاً حقاً من أمكانية ترشيح أغلبية موالية لمصر[٦٥].

لم يحرز إصلاح ذات البين بين الختمية والحكومة في الواقع سوى تقدم طفيف عندما نظم عمال السكك الحديدية إضرابا، في كانون الثاني عام ١٩٤٨ ، تدخل السيد علي فعلاً، على حساب علاقاته مع النقابات العمالية، لإنهاء الإضراب وشكره السكرتير الإداري على تدخله[٦٦]، لكن الأحداث في احتفالات المولد النبوي في ذلك الشهر نفسه ولدت احتكاكاً جديداً، إذ ان عدم الاكتراث الصريح بحضور الحاكم العام من قبل الختميين وشباب الأشقاء ، على النقيض من الترحاب الحماسي برئيس الجهاز الإداري، سبب نقداً قوياً من القصر[٦٧]، كان الجو في المولد متوتراً على نحو لا يمكن إنكاره، فقد تميز بظهور المعسكرات المهدية لأول مرة في الخرطوم والأبيض وأماكن أخرى، وهذا التطور دعا السيد علي إلى تقديم الاحتجاجات وحض الختميين على دراسة طرق أخرى للرد على نشاطات المهديين[٦٨].

وطوال هذه الفترة كان سلوك السيد علي يربك الحكومة، فدوافعه تبدو غامضة، و لم يكونوا متأكدين إلى أي حد يمكن ان يعزوا أعماله إلى التأثير المصري، وبالتأكيد فقد دهشوا عندما بدا أكثر صراحة في دعمه لحزب الأشقاء في كانون الثاني عام ١٩٤٨، وهكذا نأى بنفسه بصورة اكبر عن القصر، وقد عزا قسم المخابرات خطوته هذه إلى هدفه الواضح في توحيد جميع العناصر المعادية للمهدية تحت رعايته وإلى مداخلات حلفائه في المسرح السياسي، وقد لوحظ أيضا انه رفض اقتراحاً تقدم به إليه ميرغني حمزة بوجوب تركيز دعمه ليس للأشقاء بل للاتحاديين الذين كانوا اقل تعصباً في

ولاتهم مصر، وعلى الرغم من مساندة السيد علي، فقد استمر الأشقاء على الأقل من وجهة النظر البريطانية في التراجع عما كانت التحضيرات للتحول الدستوري تقضي يوماً.

كان ردّ فعل جبهة الاستقلال على الرابطة القوية للسيد علي مع الأشقاء هي تحديد المطالب بضمانات مؤداها ان الحكومة الثانية يجب إنشاؤها خلال ثلاث سنوات وان السودان يجب تهيئتهم بحال تشكيل حكومة، وقد اخطروا بأن عليهم ان يمتنعوا عن التعليق حتى تتم مناقشة مسودة القانون الدستوري في المجلس الاستشاري وبأية حال فان مسألة تفصيلات أجرى كانت يجب أخذها بعين الاعتبار، وقد اعتبرت الحكومة طلب جبهة الاستقلال انه يمثل وجهات نظر الأعضاء الشباب الأكثر تطرفاً وليس وجهات نظر قادة الحزب، وكان هناك شعور عند الطبقات المتعلمة بعدم الانخداع بالسياسيين من جميع الأحزاب والاعتماد مرة أخرى بأنه اذا كان على المجلس ان يقدم غرضاً مفيداً فيجب إذن تسمية رجال متعلمين لعضويته.

كانت الحكومة تعتقد ان سياستها في زيادة مشاركة السودانيين أنيستد خاجها بينما لم تستطع مصر سوى ادعاء مكسب مهم واحد، اعني "قرار السيد علي بعدم الاستجابة لعروض الحكومة"، ففي نيسان عام ١٩٤٨، على سبيل المثال، وجواباً على طلب من سكرتير المجلس الاستشاري علق السيد علي على مسودة القانون ان الجمعية التشريعية، شأنها شأن المجلس الاستشاري لم يكن تمثيلياً، وقد كرر السيد علي وجهة النظر هذه في رسالة إلى السكرتير الإداري، حاجج فيها بأنه مادام المجلس الاستشاري ليس هيئة تمثيلية فلا رأيه في الدستور الجديد علة القيمة، وفيما بعد وفي تموز السنة أعرب السيد علي ثانية عن عدم رضاه عن القانون الجديد لكنه لم يعط سبباً لذلك.

كان هناك اختلاف داخل جبهة الاستقلال حول مسودة القانون الجديد، وقد أدى ذلك إلى استقالة محمد أحمد محجوب بصفته سكرتيرا للجبهة وانسحاب حزب التقدميين الذي

كانوا عضوا فيه آنذاك، وانسحاب الجمهوريين، وهذه جميعا مجموعات تريد الاستقلال الفوري. وفي نفس الوقت، وفي جبهة الوحدويين، فان التباري بين الأشقاء والاتحاديين الذين كانوا متناقضين على سيادة الجبهة الوطنية، لتأمين دعم السيد علي لحزبيهما، فشل في الحصول على استجابة منه، وكل ما كان يقوله هو انه يساند الجبهة، وكما هو معتاد فان سياسته هي تجنب ابراز نفسه بأية مجموعة بعينها[٣٠].

في محاولة لحل الإخفاق الانكلو – مصري في التواصل إلى اتفاق اتفقت الحكومتان في مايو عام ١٩٤٨ على وجوب تشكيل لجنة من شخصين لوضع صيغة مقبولة للتطور الدستوري في السودان، وكان الرجلان المختاران هما السير رونالد كامبل، السفير البريطاني في القاهرة، واحمد محمد خشبة، وزير الخارجية المصري. كانت النقطة الرئيسية في البحث هي التمثيل المصري في المجلس التنفيذي. وقد أثارت تفاصيل المناقشات والمفاوضات المختلفة، والتي ظهرت في الصحافة المصرية، رد فعل قوي بين الأحزاب السياسية السودانية، وقد صُنفت الجبهة الوطنية بشدة بوعية الحكومة المصرية في مناقشة القانون واعتبروا ذلك خيانة لقضية وحدة وادي النيل، وأرسلت برقيات الاحتجاج إلى النقراشي باشا والقادة المصريين الآخرين. أوضح الأزهري ومحمد نور الدين، في حوار مع خشبة والسنهوري باشا، أنه إذا ما اتفقت الحكومة المصرية مع البريطانيين على الشروع في القانون فان المصالح المصرية في السودان سوف تتضرر[٣١]. وكما هو الحال بالنسبة لجبهة الاستقلال فقد كانوا يعارضون أي تمثيل مصري في المجلس التنفيذي وكتبوا إلى رئيس وزراء بريطانيا ومصر موضحين ان أي تنازل لمصر قد يجرهم على مقاطعة الجمعية التشريعية[٣٢]. وفي مايو عام ١٩٤٨ تم التوصل إلى اتفاق بين كامبل وخشبة ولم يكن يحتاج سوى مصادقة الحكومتين، لكن الحكومة المصرية رفضت الاتفاق بحجة ان الخطة التي ستمنح لمصر في الحكومة في السودان لا تزال من الصغر بحيث لا يمكن الدفاع عنها ضد نقد المعارضة[٣٣].

في تمـــوز ظهر ان الأشقاء يعيدون النظر في سياستهم تجاه مصر وبدوا الآن وهم يعـــدون للمشـــاركة في الانتخابات للجمعية التشريعية اذا "ساهمت مصر[في حكومة الســـودان] بشكل متساو مع البريطانيين وإذا كانت الانتخابات كلها مباشرة"[٦٥]. وعلى أيـــة حال، فقد حدثت مظاهرة في عطبرة ضد الجمعية التشريعية وانتهت بصدمات مع الشـــرطة، وقد اقلق العامة التزايد الجاري في نشاطات منظمات شباب الختمية والأنصار عـــلى الســـواء، التي كانت الحكومة تنظر إليها على انها قد أصبحت شبيهة بالمنظمات العســـكرية. وعلى سبيل المثال فقد كانت المظاهرة التي نظمتها منظمة شباب الاتحاديين في الخرطوم في آذار ضد الجمعية التشريعية على الضد من رغبات قادة الحزب؛ وحدثت مشـــكلة داخـــل حزب الأشقاء بسبب شباب الأشقاء، وقد أدت هذه التطورات بقادة الأحـــزاب إلى إعادة النظر في دور منظماتهم الشبابية بينما الحكومة من جانبها الحد من جميع نشاطات الشباب وأرسلت إلى قادة الأحزاب وخلفاء الختمية بتعليمات لوضع حد لهـــا[٦٦]. وقد رد الاتحاديون بأنه ليست لديهم منظمة شباب منفصلة، و لم يرد أي جواب مـــن أي مـــن الختمية أو الأنصار حتى تموز عام ١٩٤٨ ، وكلاهما في الواقع أمر بتوقف نشـــاطاته الشـــبابية[٦٧]. عـــلى الرغم من ان الظهور العلني لشباب الأنصار والختمية في الخـــرطوم وأم درمـــان في الشـــهور القليلة اللاحقة دفع الحكومة إلى إرسال رسائل إلى الســـيدين تلفـــت نظرهما فيها[٦٨]، وقد قام الأشقاء من جانبهم بحل منظمتهم الشبابية إذ قلقوا بسبب عدم خضوع شبابهم للنظام[٦٩].

ولعدم استجابة المصريين في الرد على الإصلاحات المقترحة من قبل الحاكم العام في الموعـــد الـــنهائي الـــذي حددته لندن "بعد تمديده عدة مرات" أعلن وزير الخارجية البريطاني في مجلس العموم ان على الحاكم العام ان يفعل ما يراه مناسبا، وتبعاً لذلك فقد أصـــدر القانون في ١٩ حزيران، وقد نتجت عن ذلك ردود فعل مختلفة داخل الأحزاب السياســـية الســـودانية، فقد رحب السيد عبد الرحمن وجبهة الاستقلال بعمل الحكومة

ورأوا فيه خطوة نحو الحكومة الذاتية، بالرغم من أنه لم يحقق جميع آمالهم[٦٤]، واستعد حزب الأمة بنشاط للانتخابات داعياً أنصاره إلى تسجيل أنفسهم كمقترعين وجمع التبرعات لتمويل حملته الانتخابية، وقد كان العزاء الوحيد لأحزاب الجبهة الوطنية، إذ فشلت في منع إصدار القانون، هو حقيقة انه صدر دون موافقة مصر، وقصارى ما استطاعوا عمله هو الاستمرار "شأنهم شأن المؤتمر" في إدانة خطوة الحكومة، ولهذا فقد تعرضوا لانتقاد شديد من قبل صحيفتي الأمة والنيل[٦٥].

كان موقف الختمية غامضاً، وقبل يومين من إصدار القانون قابل السيد علي الحاكم العام لمناقشة موضوع القانون، وعلى الرغم من قول السيد علي بأنه لا يرغب في التأثير على أتباعه في القضايا الدنيوية، فقد كان يؤمن ان "غالبية السودانيين يعتقدون ان القانون ستكون له عاقبة واحدة في تأسيس حكومة أقلية في السودان لمصلحة حزب معين"، وقال ان لدى السودانيين إيمانا قليلا في انتخابات يمارس فيها التأثير لمصلحة حزب الأقلية، وفي حين ان السيد علي نفسه لا يشاطر وجهات النظر هذه كليا، فقد رأى مثالاً على "تحزب الحكومة" وذلك من خلال التسمية للمجلس الاستشاري ومن الضروري التأكد بأن هذه الممارسة لن تتكرر، وقد كانت الحكومة تتوقع ان السيد علي لن يعارض مساهمة أتباعه في الانتخابات، بالرغم من عدم احتمال تشجيعه لهم على المشاركة فيها، وقد أدرك بعض الختميين البارزين الفائدة التي ستجنيها طريقتهم من المشاركة في الانتخابات، إذ ان البقاء بعيداً سيترك الميدان مكشوفاً لخصومهم[٦٥]، ولم تؤكد زعامة الختمية الشائعات القائلة بأن السيد علي كتب إلى النقراشي قائلاً ان مقاطعة الختمية والوحدويين للجمعية التشريعية سيؤدي إلى خسارة جسيمة للنفوذ السياسي وأن الحكومة المصرية يجب أن تدعم الحركة الوحدوية بنشاط أكثر[٦٥]. وفي الواقع فقد كانت هناك جماعتان متعارضتان داخل الختمية: الأولى بقيادة أحمد السيد الفيل وأحمد عبد الله وكان هدفها المشاركة في الانتخابات وفي المجلس، والثانية بقيادة عمر عشق وكانت

تدعيم قرار الأشقاء في مقاطعة الانتخابات والمجلس على حداً سواء ولم يتخذ السيد عصلي موقفاً محموداً علناً بالرغم من الزعم القائل بأنه تبعاً للسجلات البريطانية "أخبر الزعماء أنه مستاء للطريقة التي ينحاز بها الختميون نحو السياسة"[٣٣].

تحسباً لاستغلال القانون إلى مناسبة لمناورات تنتهك النفس بين السيد عبد الرحمن وجبهة الاستقلال وتبعهم موقفاً أكثر استفزازاً للختمية[٣٤].

في تموز اتخذ معارضي القانون لتشكيل جبهة النضال الداخلي التي ترأسها حماد توفيق وكان محمود الفضلي سكرتيراً لها، وقد ضمت الجبهة أثنى عشر ممثلاً: أربعة من المؤتمر وممثلين عن كل من الاتحاديين والأشقاء والأحرار الاتحاديين ووحدة وادي النيل، استخدمت الصحافة والتجمعات السياسية والمظاهرات لإقناع الناس بمقاطعة الانتخابات وقد أستمر ذلك حتى عشية الانتخابات، وفي معارضتها للقانون قامت الجبهة أيضاً بجمع التواقيع على وثيقة لإرسالها إلى حكومتي الحكم الثنائي للاحتجاج على سياسة الحكومة، لم تكن الحكومة تستخف بأهمية الجبهة وقررت معارضة نشاطاتها على الرغم من أنها كانت تعتقد أن المهديين لم يكونوا يأسفون لخطة الختميين في مقاطعة الانتخابات إذ أنه هذا سيؤمن سيطرة حزب الأمة على المجلس[٣٥].

حازت جبهة النضال الداخلي على مساندة الطلبة السودانيين الذي عادوا من مصر لقضاء عطلتهم وأعلنوا دعمهم وطلاب كلية غردون معاً دعمهم للجبهة وشكل على المستوى السلمي بناقس الأزهري لكسب التأييد للصوي، شعبة لجبهة النضال الداخلي في القاهرة لمساندة المنظمة في السودان، وقد رد الازهري بالطلب إلى المؤتمر تعزيز الوفد بإرسال محمد نور الدين وخضر حمد. ولم تسفر محاولة عمر الخليفة وهو أبن الخليفة عبد الله لكنه مشايع قوى للسيد علي لتحسين العلاقات بين الأزهري وعلي البرير سوى عن مصالحة شكلية بينهما[٣٦].

بـــاءت بالفشل محاولات جبهة النضال الداخلي للاعتراض على تخطيط القوائم الانتخابيـــة عـــن طريق استنهاض معارضة شعبية[٦٤]. كانت مجموعات المعارضة نفسها منقسمة بسبب الاختلافات الطائفية، وكان الأشقاء والأخاديون على حد سواء يتطلعون إلى العون من السيد علي، وعلى الرغم من أن السيد علي لم يتخذ موقفاً محدداً، فلا شك أن بعض كتبه تدين استخدام الإقناع الختمية بمقاطعة الجمعية، ولنأخذ مثالاً محدد: فقد أقنع تابعوه المباشرون السيد محمد عثمان والسيد الحسن المختمين البارزين في كسلا بعدم العمـــل في المجمـــع الانتخابي[٦٥]، وقد ساعد المهديون أنفسهم بصورة غير مباشرة قضية أولـــئك المعارضـــين للانتخابات بتصوير الأمر على أن التصويت للجمعية هو تصويت للسيد عبد الرحمن[٦٦].

بينـــت الحكومـــة مـــن جانبها للختميين بأنهم بعدم اشتراكهم في الانتخابات يســـلمون البلاد في الواقع إلى السيد عبد الرحمن وإلى الحركات الهدامة كالشيوعية، وقد حـــذرت الحكومة من ان الختميين إن استمروا في معارضتهم فأنهم لن يكن باستطاعتهم بعد الادعاء بأنهم أصدقاء مخلصون للحكومة[٦٧]. ومهما يكن من أمر فان التحذير لم يجد تقـــبلا؛ حيـــثما توجد أغلبية ختمية يكون الإقبال على الاقتراع منخفضاً، وكان هناك اعـــتقاد عام بين أتباع السيد علي بأنه أعاق للمشاركة في الانتخابات، على الرغم من أنه كـــان ينكر ذلك في حديثه مع ممثلي الحكومة، وعلى أية حال فأن إنكاره لم يكن يحوز على ثقة كبيرة، وفي الواقع فقد كان الناخبون يعتبرونه كارهاً للاشتراك في أية مؤسسات يدعمهـــا السيد عبد الرحمن[٦٨]. وبعد شهور عدة، قدم السيد علي وصفاً أكثر دقة لموقفه لدبلوماسي بريطاني زار السودان، فقد شدد على أنه بصفته رجل دين "لا يمكن أن يكون سياســـياً أيضا، على الرغم من أنه لا يستطيع فصل الدين عن السياسة تماماً" وأنه أوصى أتـــباعه الذين هم كما قال أغلبية الشعب في السودان، "بأنهم أحرار في تبني أي موقف يرغـــبونه تجـــاه المسائل السياسية مستثنياً من ذلك فقط وجوب عدم مساندتهم لحزب

الأمـــة"، وقـــال الســـيد على أنه سيفضل استمرار الحكم الثنائي، وإذا لم يتحقق ذلك، فالحكم في ظل التاج المصري على مواجهة بعث للمهدية[٦٤].

أوضـــح عـــدد صغير من الرؤساء القبليين الختميين للسيد علي أنهم شعروا أنهم ملزمون بالمشاركة في الانتخابات لتمثيل قبائلهم، وقد شاركوا فيها وفازوا، لكن بالنظر لتوجـــيهات الســـيد عـــلي فإن الجمهرة من أتباعه العاديين لم يكن لديهم خيار سوى الانضمام إلى المقاطعة التي أعلنتها المعارضة، سواءً كانوا يشاطرون هذه المعارضة حماسها لمصـــر أم لا. ولاشـــك أن السيد علي كان مدركاً أن النتيجة ستكون أغلبية من حزب الأمـــــة في الجمعية؛ لكنه إذ كان يصر على أن أغلبية السكان معادية للمهدية، فمن المفترض أنه كان يحسب أن الحكومة، وقد أصبح لديها هيئة لا تمثل أحداً كهذه في وجه ضغوطه هو والضغوط المصرية، ستكون مجبرة على إعادة النظر في كل سياستها، وهكذا فان رفضه للقانون لن يؤدي إلى تأمين سيطرة المهديين لوقت طويل[٦٥].

ومهمـــا تكن حسابات السيد علي فلا مناص من النتيجة المباشرة كانت جمعية ســـيقودها حزب الأمة، وقد ضمت ١٠ أعضاء منتخبين بصورة مباشرة في المدن و ٤٢ انتخبـــتهم الدوائر الانتخابية في المناطق الريفية، و ١٢ أنتخبوا من قبل مجالس الأقاليم في الجنوب و ١٠ تم ترشيحهم من قبل الحاكم العام، وكان الغرض من هذه الترشيحات هو تـــأمين تمثيل جماعات معينة ذات مصالح، وتبعاً لذلك فقد رشح ثلاثة مرشحين ختميين للتعويض عن الغياب الفعلي للأعضاء الختميين لكن واحداً فقط، وهو من طبقة التجار، شعر أنه قادر على المضي في الاتجاه المضاد للمقاطعة وقبول الترشيح، وفضلا عن أولئك الذيـــن تم انتخابهم أو ترشيحهم إلى المجلس، فان أعضاء المجلس التنفيذي ضموا إلى هذا المجلـــس بحكم المنصب[٦٦]. وقد ضم المجلس التنفيذي ١٢عضواً، وزراء سودانيين ثلاثة، ثلاثـــة سكرتيرين مساعدين وستة أعضاء بريطانيين وهم بالتحديد، السكرتير ون الثلاثة الإداري والقـــانوني والمالي، والقائد العام لقوة دفاع السودان، ومدير الاقتصاد والتجارة،

ورئيس نقابة مزارع السودان، والمرشح الأخير انسحب بعد وقت قصير وحل محله محمد أحمد أبو سن مما منح المجلس أغلبية سودانية[٦٤].

عندما نشرت قائمة الوزراء والسكرتيرين المساعدين استقبلت استقبالاً حسناً في البلاد بصورة عامة حيث أعتبر أنه قد اختير الاشخاص المناسبون تماماً واستبعد المتطرفون وقد أسفت الحكومة لرفض الختمي ميرغني حمزة منصب وزير الأشغال، إذ كانت الحكومة تأمل في توسيع قاعدة التمثيل في المجلس، وهكذا فقد كان عبد المجيد، بصفة سكرتيراً مساعداً للاقتصاد والتجارة، هو الممثل الختمي الوحيد في المجلس التنفيذي[٦٥].

لم تسفر محاولات جبهة النضال الداخلية لتنظيم مظاهرات أخرى عندما كانت الجمعية التشريعية على وشك الانعقاد، لم تسفر عن شيء. وتبعاً للحكومة فان الختميين لم يقدموا دعماً للمظاهرات إذ استحسنوا بشكل واضح التعيينات الوزارية، وهي وجهة النظر التي تتجاهل حقيقة ان المظاهرات قامت في مناطق يسيطر عليها الختميون[٦٦].

دعا الحاكم العام في كلمته في افتتاح الجمعية التشريعية في ٢٣ كانون الأول عام ١٩٤٨ أولئك الذين قاطعوا الانتخابات إلى إعادة النظر في أرائهم وقال ان أولئك الذين يريدون المحافظة على الوضع القائم عليهم ان يدركوا ان البلاد يجب ان تجاري التغييرات في العالم، فهو يريد ان يكون السودانيون قادرين على الاشتراك في إدارة شؤونهم[٦٧].

كان الرأي السائد بين السودانيين المتعلمين في جميع الأحزاب يحبذوا التبني الفوري للنظام الجمهوري في الحكم، وكان يؤمل بأن إنشاء الجمعية التشريعية سيصلح بين المؤيدين المعتدلين للوحدة وبين أولئك الذين لم تكن رغبتهم في الاستقلال عن مصر مقيدة باعتبار السيد عبد الرحمن مرشحاً للتاج. وقد استغل الختميون المناخ الفكري من اجل إصلاح علاقاتهم مع الحكومة، وقد تقارب عدد من النظار داخل الجمعية محاولين تكوين مجموعة برلمانية لغرض استمالة المعتدلين، ومنعهم من الإنجرار إلى معسكر الأمة[٦٨].

وعلى الرغم من ان السيد علي استمر في البقاء في الخلفية، فأن كثيراً من

المختلفين، قد لاحظوا ان الجمعية قد نشأت من اجل توسيع قاعدة السيد عبد الرحمن، كانوا متلهفين لان يثبتوا شريطة ان تعدل القوانين الانتخابية لتعقد الانتخابات المباشرة إلى اللذين المستعدة ويعقبها التصديق بحكم المنصب، وبينما كانت الحكومة تفضل هذا لان الجمعية ستكون عندئذ اكثر تمثيلا للسودان، فان أي شيء لا يمكن عمله حتى لإجراء الانتخابات حديثاً. كان المتميزون يحسبون ما تقتضيه مصالحهم الخاصة يريدون تحسين علاقاتهم مع الحكومة والتأي بأنفسهم عن الأعباء وفي نفس الوقت كانوا يسعون إلى زيادة نفوذهم وبشكل خاص من خلال منظماتهم الشبابية. ومن ناحيته فقد اختار السيد عبد الرحمن ثانية إلى الحكومة على استعدادها للتسوية مع الختمية على الرغم من معارضتهم لسياساتها على التقيض من دعمه هو هذا[٣٠].

في ٧ نيسان وعند إرجاء الجمعية التشريعية سعى السكرتير الإداري إلى تهدئة المخاوف العامة بالتأكيد ثانية على ان المفاوضات بين حكومتي الحكم الثنائي ستقدم الآن وكرر وعد يفن بأنه لن يطرأ تغير في الوضع الدستوري للسودان دون التشاور من خلال القنوات المناسبة[٣١].

قدمت المجاعة في تلال البحر الأحمر في هذا الوقت فرصة أخرى لأحزاب المعارضة والصحافة من اجل إثارة الرأي العام ضد الحكومة بإلقاء اللوم عليها لهذه الأزمة، وعلى سبيل المثال فقد اتهم الأزهري الحكومة بمنع التبرع عن البجا من اجل إرغام مؤيدي السيد علي هناك "على الخضوع". وقد اتهم الأزهري وفق قانون العقوبات وسجن لمدة أربعة اشهر[٣٢]. ولمواجهة دعاية كهذه أرسلت الحكومة موظفين سودانيين كباراً إلى المنطقة، وقد نشرت تقاريرهم على الملأ في الخرطوم وكان لها دور كبير في تهدئة المخاوف العامة، وقد أنشئت لجان محلية شارك فيها الختميون والأنصار والمؤتمر من اجل جمع التبرعات لإغاثة المتضررين، وإذ لم تحقق سوى القليل فقد عينت الحكومة لجنة مركزية متناسقة[٣٣].

[illegible] على الرغم من مساندة السيد عبد الرحمن للجمعية التشريعية فقد عرف انه قد حساب أسلحة لاقناعه بحقوق لم يصبح وغيرها للجمعية، وبان أحدا من عائلته لم يعين في منصب ديواني سوى عملاوة على ذلك فقد أشيع بأن العناصر الأكثر تطرفا في معسكره كانوا مستاءين من ان الاعتدال من جانب المتطرفين الأكثر شبابا الذين منحوا مناصب وزارية كانوا أكثر مخافة من ان يضطروا من الحلول محل الإصلاحات التي كان الشيخ يضمر الرياء وكان هناك شكوك على عدم الرضا داخل المعسكر الوطني وضمن المجتمع بعض الشيء عموما بالرغم من ان السيد علي لم يبد أي مؤشر على تغيير موقفه السلبي تجاه الجمعية، فقد كانت هناك إشارات ذكرت سابقا، على ان بعضا من أتباعه كانوا مستعدين للتخلي عن المقاطعة اذا ما تم إصلاح القانون قد سيتم علامات ابتعاد المجتمعين عن الأشقاء الإرياك داخل الجبهة الاتحادية[illegible].

توصلت الحكومة في تقييمها الرسمي بعد خلفة الفهم عن الاتجاهات إلى الاستنتاج بأن مهمتها الرئيسية من الحل جعل الجمعية أكثر تمثيلا، هي استمالة الختمية نحو المشاركة، هون تقبلان الدعم المتبدي الضروري للدستور، وفي نفس الوقت دون إقلاق السوداتيين المتطرفين من كلا المعسكرين والذين لا يريدون رؤية يدهم وقد عادت إلى المناصات الدينية القديمة[illegible].

[illegible] ورغم كسب ذلك تماما، فموشرات التحول في موقف الختميين المتمثلين دفعت حزب الأمة إلى الشك في ان الحكومة قد تقلت تأييدها إلى منافسيهم الطائفيين وتبعا لذلك دفعت بهم إلى الاحتجاج وعندما فاز الأمة بمقعد واحد فقط في الانتخابات البلدية في أم درمان اتهموا الحكومة بالتدخل وتعين بحالة انتخابية متحيزة[illegible]، كما اعتبر المهديون منح الختميين امتيازا، جاعلا وذلك عقب اتخاذ الحكومة إجراء ضد استفزازات شباب الختمية والتي قادت إلى تفجر الاتهامات المتبادلة بين الطرفين في الصحافة[illegible]، بالإضافة إلى خشية الحكومة من ان تحركات شبابية الأنصار والختمية قد يستغلها من كجوش خاصة

لإرهاب الناخبين في الانتخابات المقبلة-والذين قد يتسببون حتى في حرب أهلية صغيرة- اجبر الحكومة على التدخل، وكان مأزق الحكومة هو ان حظرهما التام صعب لادعائهما بانهما منظمات دينية، وتبعاً لذلك حاولت الحكومة أولا الحصول على تعهدات بحسن السلوك من رؤساء كلا الطريقتين[٦٥]. ولم تكن هذه التعهدات ذات تأثير في منع تكاثر مجموعات الشباب الختمية والمهدية على السواء والتي لم تكن أي منهما مرخصاً به. وتحت ضغط الحكومة وافق ممثل السيد علي على عدم إنشاء أية مجموعة شباب دون رخصة[٦٦]، كما أصدر المفتي فتوى أدان فيها نشاطات الشباب الشبيهة بالنشاطات العسكرية ومحبذاً إنشاء هذه المنظمات لأغراض دينية[٦٧]. كان تدخل المفتي اعترافاً من الحكومة بالصعوبات التي تواجهها في علاقاتها مع الزعيمين الدينين.

إصلاح الدستور و إلغاء معاهدة ١٩٣٦ :

في ٨ آب عام ١٩٤٩ نشرت صحيفة سودان ستار على نحو مفاجئ في مقال افتتاحي النبأ القائل بأن الحكومة تنوي إصلاح قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية الذي تم وضعه عام ١٩٤٨ وإنشاء لجنة خاصة لوضع التوصيات. وقد أثار هذا النبأ، بالرغم من انه سابق لأوانه، ضجة في الصحافة المحلية والمصرية على السواء، وأعلن حزب الأمة انه لا يعارض التغيرات التي ستسفر عنها انتخابات مباشرة بصورة اكبر، بينما لم يكن حزب الاتحاديين ضد التغيرات شريطة ان يؤخذ نقده للقانون في الاعتبار، بينما احتفظ حزب الأشقاء بسياسته الأصلية في مقاطعة الجمعية أو أية جمعية تُنشأ من قبل الحكومة القائمة، وأرسل محمد نور الدين نائب رئيس حزب الأشقاء، رسالة إلى صحيفة الأهرام زاعماً ان "غالبية الختميين يدعمون قضية الأشقاء"، وإنهم سوف يقاطعون الجمعية، والتفسير المحتمل لعمل محمد نور الدين هو انه كان يأمل في الضغط على السيد علي للإفصاح عن وجهات نظره علنا، وكان هناك رد فعل فوري من الختميين، فقد

تحدى خلف الله خالد يسانده أحمد سيد الفيل وزعماء ختميون آخرون نور الدين في أن ينشر أسماء ختميين بارزين مرتبطين بحزب الأشقاء[٦٥]. واستمرت القطيعة بين الختميين والأشقاء، وفي هذا الوقت بالذات انشأ عدد من الختميين وآخرون، والذين يفضلون علاقات قوية مع مصر ولكن ليس وحدة كاملة، كما هو الحال مع الأشقاء المتطرفين، منظمة جديدة تحت اسم الجبهة الوطنية، وكان خلف الله خالد أحد مؤسسيها الرئيسيين جنبا إلى جنب مع ميرغني حمزة، ومن الصعب الاعتقاد انه كان يمكن ان يتحدى الأشقاء بهذه الوسائل دون استشارة السيد علي، ومع هذا لم يلزم السيد نفسه بشيء تجاه النزاع بين خلف الله او نور الدين"رافضاً لبعض الوقت مقابلة أي منهما" ولا تجاه مبادرة الجبهة الوطنية، لكن الصدع المتنامي بين الأشقاء والختميين كان جلياً بما فيه الكفاية ليجبر المصريين على اتخاذ خطوات لرأب الصدع[٦٥].

وقد أشارت مصادر الحكومة فأن بعضاً من زعماء الختمية أعربوا بشكل صريح عن رأيهم بأن الختمية سيشاركون في الانتخابات الجديدة إلى الجمعية إذا أُصلحت أحكام الانتخاب فوراً وفق ما يرغبون. وبالنسبة للأنصار فأن بعضاً من قادتهم وافقوا على ان الإصلاحات المقترحة ستسفر عنها جمعية أكثر تمثيلاً، على الرغم من ان آخرين كانوا معارضين لأية تغييرات حتى نهاية مدة الجمعية الحالية البالغة ثلاث سنوات[٦٥]. ودعمت صوت السودان الختميين المعتدلين ودعت "المتطرفين" إلى الإفصاح، كما فعل المعتدلون، عن الطريقة التي سيستخدمونها لدفع قضية الحرية وذلك لكي يعرف الناس أين يقفون[٦٥]. وقد التقى السيد علي ممثلين عن زعماء حزب الأشقاء ثم الاتحاديين فيما بعد لإقناعهم "بالتوصل إلى اتفاق مع الأحزاب الوحدوية الأخرى"، ونشرت صحيفة المستقبل، الصحيفة الأسبوعية الصادرة في الخرطوم، ما مفاده ان الأشقاء توصلوا إلى اتفاق مع الآخرين لكن سكرتير الحزب أصدر بسرعة إنكارا لذلك مؤكداً ان الحزب لن ينهي مقاطعته للجمعية حتى لو تم إصلاح القانون، ومع هذا فقد كانت الحكومة تعتقد

ان حزب الأشقاء لا يستطيع أن يفعل ذلك دون مساندة الختميين وانه سوف يتحتم عليه قبول سياسة الأغلبية[٦٥]، وقد جاء التأكيد على وجهة نظر الحكومة من مصر حيث كان هناك شعور، حسب رأي تقرير وكيل السودان، بأن المساعدات التي تدفع إلى الأشقاء كانت دون مردود والنتيجة هي ان القصر كان بدلاً عن ذلك يتطلع إلى السيد علي[٦٥].

في هذا الوقت بالذات، تشرين الثاني عام ١٩٤٩ ، كان رد فعل الأنصار هو التقدم للمطالبة بقوة باستقلال السودان، وكان الختميون والاتحاديون في موقف صعب إذْ لم يكن باستطاعتهم الدعوة إلى الاستقلال ولا الاعتراف بأن البلاد لم تكن مستعدة له، وبدلاً عن ذلك اختاروا أن ينهجوا الخط القائل بأن السودان كانت ضحية المستعمرين. في نفس الوقت كان هناك اقتراح في هيئة الأمم المتحدة بإضافة الإقليم الغربي من اريتريا إلى السودان، وقد لقي هذا الخبر الترحيب من الختميين إذْ أن المنطقة تقطنها غالبية ختمية، بينما كان المهديون معارضين له لهذا السبب بالذات[٦٥]، وفي الواقع فقد رُفض الاقتراح.

وفي تشرين الثاني عام ١٩٥٠ جرت مناقشة في الجمعية التشريعية حول الحكومة الذاتية، وكانت ردود فعل الجماعات السياسية خارج الجمعية مختلفة كما هو متوقع، ولاحظ حزب الأمة ان من غير الممكن الحصول على حكومة ذاتية في وقت مبكر دون الحصول على دعم بعض من الأحزاب السياسية التي كانت لا تزال خارج الجمعية، وتبعاً لذلك فقد ناشد حزب الأمة الجبهة الوطنية وحزب الاتحاديين إلى الاتفاق معه في اللجنة المقترحة التي كانت ستشكل للتوصية بإصلاحات في قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية، وكانت المناشدة دون جدوى، وخلال ذلك كانت الجبهة الوطنية، المهتمة بتأمين دعم جميع الختميين تسعى إلى تحقيق تقارب بين الجناح المعارض في الختمية، أي أولئك المساندين لسياسة الأشقاء في عدم التعاون مع الحكومة وبين أولئك الذين يحبذون تعاوناً مشروطاً، ونتيجة لهذا فان الاتفاق الوحيد الذي تم التوصل إليه هو وجوب

السماح لكلا الجناحين بمواصلة ميولهم المختلفة دون ان يؤثر ذلك على وحدة الجبهة، وقد أقر السيد علي هذا الاتفاق وباركه. ومهما يكن من أمر فقد كان الأشقاء قلقين من خطوتهم اللاحقة خوفاً من ان أغلبية الختميين لن تقاطع الجمعية التشريعية بعد إصلاح القانون، وأصبح السيد علي متوعكاً ورفض مقابلة إي شخص: كانت التوجيهات من مصر،حسب رأي قسم المخابرات، "تُنتظر بلهفة". في منتصف كانون الثاني أوضح إسماعيل الأزهري ثانية بشكل جلي تماماً ان الأشقاء لن يشاركوا في أي ترتيب دستوري يقوم به النظام القائم، وان أي شخص يشارك في ذلك سيعدُّ خائناً لوحدة وادي النيل، وخلال ذلك ومع نشر مذكرة من قبل الجبهة الوطنية تدعو إلى مجلس ثانٍ، أو مجلس شيوخ، يتم انتخاب ثلثي أعضائه وترشيح الثلث الآخر، أدرك السيد علي انه قد أصبح أكثر صعوبة بالنسبة إليه تجنب إلزام نفسه بشيء، وكان كثير من أتباعه معارضين للأشقاء ويتوقون إلى لعب دور في إصلاح الدستور ورحبوا بفكرة إنشاء لجنة لإصلاحه[٦٥].

كانت صحيفة الأمة على حق عندما نقلت ما مفاده ان الختمية طلبوا من الحكومة إصلاح قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية بطريقة يشعرون معها إنهم قادرون على المشاركة في انتخابات عام ١٩٥٢ إلى الجمعية التشريعية الثانية[٦٥]، ولابد ان السيد علي كان يعلم انه لا يستطيع منع ذلك النفر من أتباعه، الذين يودون المشاركة، من الانضمام إلى مختلف الأحزاب، لكنه مع ذلك تجنب القيام بمبادرة واضحة[٦٥]، وفي غضون ذلك دخلت النقابات العمالية مفعمةً بالروح الوطنية فضلا عن رغبتها في ظروف أفضل للمسرح السياسي بإنشاء اتحاد النقابات العمالية، وأعلن عمال السكك الحديدية عن نيتهم في إعلان الإضراب تعاطفاً مع الطلبة الذين طردوا من المدارس الثانوية لمشاركتهم في القضايا السياسية[٦٥].

وبهذه المناسبة تقدم السيد علي بمبادرة وذلك بإرسال ثلاثة من المختمين البارزين ليطلبوا من عمال السكك الحديدية تأجيل أي عمل حتى يناقش قضية الطلبة مع الحكومة، وقد ووفق على مطلب السيد علي والغي الإضراب، و لم يُقدمّ أي تفسير إلى الحكومة لتدخلهم المزمع في شؤون غير نقابية[٦٥]، ولكن السكرتير الإداري تقبل موقفهم[٦٥].

في هذا الوقت نفذ صبر الحكومة المصرية مع بريطانيا لان المفاوضات حول مستقبل السودان قد طالت للغاية، وعند افتتاح البرلمان المصري في ١٦ تشرين الثاني أعاد خطاب العرش التأكيد على وحدة وادي النيل وأعلن انه لا مناص من إلغاء معاهدة ١٩٣٦[٦٥]. وكان رد الفعل في السودان فوريا، فقد أدان حزب الأمة مصر في تجمع سياسي واحتج على اقتراح إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦، وخاطب رئيس الحزب السيد صديق المهدي تجمعاً للحزب قائلاً : "لن نقبل مطلقاً وحدة وادي النيل، وليس هناك من احد سوى السودانيين يستطيع تقرير مستقبل البلاد"[٦٥].

وقد هاجمت صوت السودان حزب الأمة لاحتجاجه القوي بحجة انه ما دامت مصر هي دوماً الطرف الأضعف في الحكم الثنائي فأن إلغاء المعاهدة سيكون اعترافاً قانونياً بهذه الحقيقة، أشارت المقالة إلى ان إلغاء المعاهدة لن يؤدي بحد ذاته إلى وحدة وادي النيل وطالبت حزب الأمة بإقناع البريطانيين بالموافقة على إلغائها[٦٥]. وأعرب الأزهري، بصفته رئيساً لحزب الأشقاء، عن دعم حزبه لوحدة وادي النيل، وأرسل قادة كلا الحزبين الرئيسيين برقيات إلى مصر وبريطانيا مفصحين عن وجهات نظريهما[٦٥].

وقد ارتفعت حرارة الجو السياسي في الجمعية التشريعية، ففي ٩ كانون الأول عام ١٩٥٠ وضع حزب الأمة مشروع قرار في الجمعية التشريعية يدعو الحكومة إلى الإسراع في التحرك نحو الحكومة الذاتية، وبعد ستة أيام، وافقت الجمعية بأغلبية ٣٩ صوتاً مقابل ٣٨ على مشروع قرار تبناه حزب الأمة يطلب إلى الحاكم العام مطالبة دول

الحكم الثنائي بمنح السودان حكومة ذاتية قبل نهاية عام١٩٥١، وقد أثار هذا القرار دهشة السكرتير الإداري وقرر تجاهله بحجة انه ليس من المتوقع ان يستطيع الحاكم العام العمل وفق قرار دراماتيكي كهذا ووافق عليه بأغلبية صوت واحد، وبدلاً من ذلك عاد إلى قرار ثم تبنيه في وقت مبكر من نفس المناظرة البرلمانية يدعو إلى إنشاء لجنة، في غضون أكثر من سنة، لإعادة دراسة قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية[٦٥]، في ٢٩ مارس ١٩٥١ تم تشكيل هيئة من قبل هاوْ سميّت لجنة الإصلاح الدستوري لوضع توصيات حول الخطوات نحو حكومة ذاتية تامة[٦٥]. كان ر.س.ستانلي بيكر، وهو قاضي المحكمة العليا البريطاني، رئيساً للجنة، مع أعضاء سودانيين يمثلون الأقاليم الجنوبية بالإضافة إلى مختلف أحزاب الشمال. كان الدرديري محمد عثمان وميرغني حمزة، الذين قبلوا تعيينهم في اللجنة، يعتبرون - على الأقل من قبل الحكومة - ممثلين عن الختمية، على الرغم من ان السيد علي لم يسلمّ إطلاقا بأن أحدا شاوره حول أمر تعيينهم[٦٥]، ويمكن ان نذكر هنا رد فعل مختلف على قرار الجمعية التشريعية للقرار الدراماتيكي حول الحكومة الذاتية إذْ قرر عدد من الزعماء القبليين والسياسيين الأقل تسرعاً إنشاء حزب وسط جديد باسم الحزب الجمهوري الاشتراكي، وقد أنشئ الحزب رسمياً في كانون الأول بدعم، حسب رأي هندسون، " خفيٍّ من السيد علي"، وقد أغاظت خطوتهم السيد عبد الرحمن[٦٥].

قال روبرتسون، في رسائل إلى وكالة السودان في القاهرة في شهر تشرين الأول، ان على الحكومة ان تتحرك بسرعة نحو حكومة ذاتية سودانية أكثر مما فعلت سابقاً اذا أرادت المحافظة على تعاون الأحزاب السياسية التي كانت حينئذ متفقة معها، فإذا لم تفعل الحكومة ذلك فأنها ستجد ان من الصعب الاحتفاظ بعنصر بريطاني في الإدارة الحكومية في المستقبل، كما اعتقد روبرتسون أيضا ان حكومة سودانية خالصة ستشكل قريباً جداً، وفي اجتماع مع الدرديري محمد عثمان في الخرطوم، تم تطمين روبرتسون بأن غالبية الختميين معارضة لسياسة مصر وان الدرديري سوف "يحطم الأشقاء"، واعتقد انه اذا ما

ساند السيد علي الدرديري والجبهة الوطنية بشكل صريح وقاطع الأشقاء فسيكون هناك قدر اكبر من الوحدة في السودان[٦٥]. كانت الحكومة البريطانية تأمل، شأنها شأن روبرتسون، ان تكون النتيجة التي تتمخض عنها لجنة الإصلاح الدستوري مقبولة لدى اغلب السودانيين وان يتم تحقيق الحكومة الذاتية مع نهاية عام ١٩٥٢ وبعد ذلك يتوجب على السودانيين ان يقرروا بأنفسهم طبيعة علاقاتهم مع مصر وبريطانيا[٦٥]. وعلى أية حال، فأن هذه الحسابات قلبت رأساً على عقب بإلغاء الحكومة المصرية من جانب واحد، في تشرين الأول عام ١٩٥٢، اتفاق عام ١٨٩٩ واتفاقية عام ١٩٣٦، وبصرف النظر عن النتائج الأخرى المذكورة أدناه. فأن تأثير الإعلان عن إلغاء المعاهدة خلق مصاعب في لجنة الإصلاح الدستوري إذا أعلن كثير من أعضائها ان اللجنة لم يعد لها الآن أساس قانوني وتبعاً لذلك تم حل اللجنة من قبل الحاكم العام في ٢٦ تشرين الثاني وطلب إلى ستانلي بيكر التقدم بمقترحات على أساس التوصيات التي تمكنت اللجنة من وضعها قبل حلها، وقد عرضت هذه المقترحات على الجمعية التشريعية، وبعد تعديل طفيف اتفق عليها باعتبارها دستوراً لحكومة ذاتية موثق بها مع رئيس الوزراء ووزارة أمام جمعية تشريعية منتخبة ومجلس شيوخ ينتخب غالبية أعضائه[٦٥].

في غضون ذلك ردت الحكومة البريطانية على إعلان مصر إلغاء المعاهدة بالتصريح بأن هذا إعلان غير قانوني كما انتقدت المصريين لنشرهم مسودة دستور منقح للسودان. كانت وجهة النظر البريطانية، والتي دعمها الحكام العام، هي ان التقدم نحو الحكومة الذاتية يجب أن يستمر وفق الخطوط التي وضعت سابقاً[٦٥]. وكان حزب الأمة، بالرغم من ترحيبه بإلغاء المعاهدة لأنه يريد رؤية نهاية للحكم الثنائي، يرتاب بأنها مؤامرة مصرية "لاستعمار السودان"، وفي تشرين الأول أعلن حزب الأمة في برقية إلى الأمم المتحدة السودان دولة مستقلة ذات سيادة ووصفوا مشروع الحكومة الذاتية الذي رسمه النحاس باعتباره نقيضاً لسياسة الأمم المتحدة لأنه وضع دون استشارة السودانيين، وقد

رحـــب كلاً جناحي حزب الأشقاء، الذي أشتق مؤخراً إلى مجموعتين متنافستين بقيادة الأزهـــري ومحمد نور الدين ، بالمقترحات المصرية وأرسلوا برقيات التهنئة إلى القاهرة، كمـــا ساندت الجبهة الوطنية والاتحاديون الاقتراحات لكن كلاً منهما كانت له وجهة نظـــر مخـــتلفة حول مستقبل السودان[٦٥]، وقد دفع الخوف من الاضطرابات والمظاهرات حـــاكم إقليم الخرطوم إلى حظر المظاهرات والمسيرات حتى ٣١ تشرين الأول، وكانت لـــلحاكم العام مقابلات مع السيد على والسيد عبد الرحمن سعى فيهما عل ما يبدو إلى تعاونهم في حفظ النظام[٦٥].

وبينما استمرت الحكومتان البريطانية والمصرية في خلافيهما حول إلغاء العاهدة، فقد قامت الحكومة المصرية في ظل رئيس الوزراء نجيب الهلالي بمبادرة اخرى في مايس عـــام ١٩٥٢،كانت هذه الخطوة هي افتتاح مفاوضات مباشرة مع بريطانيا. وفي الواقع فقد أخذت خطوات في هذا الاتجاه في شهر آذار عام ١٩٥٠ على وجه التقريب[٦٥]، وقد ذكـــر ان الأزهري الذي كان على علم بهذه الاتصالات التمهيدية بين مصر والسيد عبد الـــرحمن رحـــب بهذه الاتصالات، وقد أشارت صحيفة المؤتمر أيضاً في مقال لها حول الموضـــوع إلى ان الحكومة المصرية سألت السيد علي حول وجهات نظره في الاتصالات المقـــترحة مـــع السيد عبد الرحمن، وقد أعاد السيد علي دوره الإفصاح عن موقفه بأنه بصـــفته رجل دين فانه يقف خارج الجدال السياسي لكنه يعطي مباركته للاقتراح إذا ما خدمـــت مصـــلحة البلاد[٦٥]. ورغم هذا فان المقالات في صوت السودان عكست قلق الأحزاب الوحدوية والختميين حول السياسة المصرية الجديدة[٦٥]. وحسب يحي الفضلي، فـــان اتصالات السيد عبد الرحمن مع مصر أفزعت السيد علي إذ كان يراها تحدياً لموقفه التقلـــيدي مع مصر[٦٥]. روبرتسون، في روايته لهذه الحكاية، إلى ان الحكومة المصرية قد أحاطـــت السيد علي علماً بصورة خاصة "لكنهم فشلوا، وهو الأمر الوحيد الذي كان يمكـــن توقعـــه، في مصـــالحته"[٦٥].ويشير دونكان، الذي كان حين ذاك أحد مساعدي

روبرتسون في القصر، إلى ان السيد علي لم يستشر من قبل المصريين ربما لأنهم كانوا يعتبرون ولاءه مضموناً[٦٤]. أيا كان الأمر فان أعضاء بارزين في الأمة وجبهة الاستقلال، وقد قبلوا دعوة الهلالي، شرعوا إلى القاهرة، وعلى أية حال فقد وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود بسبب مسألة السيادة؛ وقبل ثلاثة أيام من افتتاحها من جديد حدثت ثورة الضباط الأحرار في ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٥٢[٦٥].

جاء التغيير في السلطة في مصر بمثابة إنقاذ للحكومة في السودان والحكومة البريطانية، لان جميع المفاوضات السابقة فشلت بسبب قضية السيادة المصرية على السودان. وكان أملهم في ان يكون الفريق محمد نجيب، رئيس الدولة الجديدة في مصر، أكثر مرونة من الحكومات السابقة في ظل الملكية في التعامل مع المسألة السودانية. وقد تربى نجيب، الذي كان نصف سوداني، وتعلم في السودان، قد كان لصلات نجيب الشخصية مع السودان دوراً كبيراً في مساعدته في خطواته من اجل كسب دعم السودانيين[٦٥].

قبل شهر من الثورة المصرية، أقترح السيد عبد الرحمن زيارة بريطانيا، وسبب طلبه بوجوب الموافقة على مثوله أمام الملكة، سبب مشاكل لوزارة الخارجية، وكان هناك شعور ان من غير الحكمة رفض مطلب السيد، على الأقل لأنه لم يسمح له بالمثول أمام الملك جورج السادس في عام ١٩٤٩. ومهما يكن من أمر، فقد كان يخشى انه، إذا استقبل السيد من قبل الملكة، فقد يؤثر ذلك على العلاقات مع مصر وقد ينظر السيد علي إلى الأمر بشكل سلبي، وتقرر الإيضاح - على الأقل للسيد علي - بان السيد عبد الرحمن سيزور لندن بمبادرته الخاصة وانه بالمثل لم يتلق دعوة وانه ببساطة سيدعى إلى غار دن بارتي Garden Praty ويقدم هناك إلى الملكة، وسيشار إليه أيضا بزيارة مصر، ومع ذلك فان قرار السيد عبد الرحمن بزيارة لندن أدت إلى تجدد التنافس مع السيد علي[٦٥]. وذكر تقرير نشر في أحد الصحف إلى أن الحكومة رتبت لاستقبال السيد عبد الرحمن من

قبل وزير الخارجية أنطوني إيدن لمناقشة مستقبل السودان، وكان رد فعل السيد علي فورياً إذ هدد بان الختميين سيقاطعون الانتخابات، لكنه اقنع بالتراجع[٦٥].

تزايد التوتر في السودان خلال شهري آب وأيلول كلما كانت الانتخابات تقترب، على الرغم من ان الحكومة لم تكن قادرة على تحديد موعد محدد لها دون اتفاق حكومتي الحكم الثنائي. وقد عزم المعتدلون من الختميين، وقد انقلبت خططهم بزيارة السيد عبد الرحمن الوشيكة إلى لندن، على خوض الانتخابات بصفتهم مستقلين، وفي اجتماعات في المدن الثلاث كان المغزى هو ان الختميين يجب ان يتوحدوا وينتظروا قرار السيد علي، ولهذه الأسباب فان حزب الأمة، بالرغم من اعتقاده بان الختميين سيخوضون الانتخابات فعلاً، لم يكن متأكداً فيما إذا كان الختميون سيخوضون الانتخابات بصفتهم مستقلين او تحت راية الحزب الجمهوري الاشتراكي، وأصبح حزب الأمة خائفاً واتهم الحكومة بمساندة منافسيه[٦٥].

وأخيراً غادر السيد عبد الرحمن إلى لندن في ٢٤ أيلول ولحقه هناك وفد من الجبهة الوطنية، بتشجيع من السيد علي بدون شك، وأرسل لمجابهة التأثير الذي قد تمارسه زيارة السيد عبد الرحمن على الحكومة البريطانية مما كانت تخشاه الجبهة[٦٥].

حالما غادر السيد الخرطوم، دعا نجيب بدهاء ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية السودانية بمن فيهم زعماء من جنوب السودان إلى القاهرة للنظر في الوسائل التي تتمكن مصر عن طريقها مساعدة السودانيين في تحقيق الحكومة الذاتية وتقرير المصير، وقد دعي السيد علي شخصياً لكنه رفض الحضور[٦٥]. وقبل مغادرته إلى القاهرة، قام إبراهيم بدري السكرتير العام للحزب الجمهوري الاشتراكي بمقابلة السيد علي[٦٥]، ولابد أنهما ناقشا النهج الذي عليهم اتخاذه في القاهرة.

كانت نتيجة مبادرة نجيب مثيرة، ففي ٢٩ تشرين الأول وقع اتفاقيات غير رسمية مع جميع ممثلين الأحزاب السودانية بما فيها حزب الأمة، واخبرهم ان مصر تخلت عن

الادعـــاء الملكي القديم بالسيادة على السودان الذي هو حر في تقرير مستقبله، وبالمقابل فـــان السودان سيدعم مصر من اجل لجنتين عالميتين، الأولى لإسداء المشورة إلى الحاكم العام البريطاني لحين تقرير المصير والثانية للإشراف على الانتخابات للبرلمان السوداني[٦٥]. وفي غضـــون ذلـــك توقف السيد عبد الرحمن في القاهرة وهو في طريقه إلى بلده لمقابلة نجيـــب بناء على النصيحة التي أسديت إليه في لندن، وقد جرى لقاؤهم عقب اتفاقيات نجيب مع وفود الأحزاب مباشرة، وهى الاتفاقيات التي أيدها السيد بشكل واضح[٦٥].

وقد شرع نجيب الآن في العمل على توحيد أحزاب السودان التي تدعم سياسة مصر عادة مستغلاً نجاح مبادرته، وكانت حصيلة اللقاء بينه وبين ممثلي هذه الأحزاب هو تشكيل الحزب الوطني الاتحادي الذي كان هدفه هو تحقيق الوحدة مع مصر وفق شروط يـــتم تحديدهـــا بعد تقرير المصير، وقد اختير الأزهري رئيساً له، ومحمد نور الدين نائباً للرئـــيس وقـــد منح السيد علي، الذي اعتبر راعياً للحزب الجديد، منح الحزب مباركته ومساندة الختمية[٦٥].

في ٢١ كـــانون الأول عـــام ١٩٥٢ وصل صلاح سالم وأحمد الباقوري، وزير الأوقـــاف المصري، وآخرون إلى الخرطوم لتوطيد هذا الإنجاز بوضع سياسة مشتركة مع الأحـــزاب السياســـية السودانية والإعلان عن الخلاف البريطاني، وقد بقى صلاح على اتصـــال قـــوي مع السيدين وزعماء أحزاب الشمال، وفي ٢٨ كانون الأول زار الوفد المصـــري الجنوب وجمع تواقيع المساندة وأعلن إن الجنوب لا يمثل في الواقع مشكلة وان المســـؤولية الخاصة للحاكم العام عن الجنوب يجب إلغاؤها من القانون الأساسي إذا أراد التوصـــل إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا. وقبلت جميع الأحزاب السياسية الصيغة المقترحة من قبل صلاح لاتفاق جديد يعضد ذاك الذي تم التوصل إليه مع نجيب سابقاً، وقد ساند الســـيد عـــلي بشـــكل صريح بنود الاتفاق، وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٥٣ وقع ممثلوا الاحـــزاب الاتفاق وشهد التوقيع صلاح سالم، وقد ورد فيه انه إذا ما رفضت بريطانيا

الموافقـــة على المضامين الدستورية الواردة في الاتفاق، فان الموقعين سوف يقاطعون أية انتخابات يسعى إليها البريطانيون وفق أساس مختلف[٦٥].

وبالطبع فان مصر في مفاوضاتها مع بريطانيا التي تلت ذلك استغلت بشكل جيد اتفـــاق جمـــيع الأحزاب هذا، والذي يبدو ان الرأي العام في السودان راضٍ عنه. في ٣١ كانون الأول عقد السكرتير الإداري المثبط العزيمة اجتماعاً مع ممثلي الأحزاب السياسية، باســـتثناء الحـــزب الوطـــني الاتحادي الذي رفض الحضور، وحذر من الأخطار الكامنة للسودانيين إذا ما عملوا وفق المقترح المصري، ورغم ذلك فقد ثبتت الأحزاب السياسية على اتفاقها مع مصر[٦٥].

لقـــد أحبطـــت مناورات بريطانيا، لكنها أيضاً كانت تريد تسوية المشكلة التي كانـــت موضـــع خلاف مع مصر لعقود، وفي ١٢ شباط عام ١٩٥٣ وقع البلدان اتفاقاً يخـــص الحكومـــة الذاتـــية وتقرير المصير للسودان، وهو اتفاق يتمشى بصورة عامة مع صـــياغات نجيـــب وصـــلاح ســـالم، وقد رحبت جميع الأحزاب السياسية السودانية بالاتفاق[٦٥]. وقد افترض أن السيد علي، بالرغم من أنه لم يدل بتصريح علني ، ايد بنوده مـــادام قد أعطى مباركة سابقاً لاتفاق ١٠ كانون الثاني عام ١٩٥٣[٦٥]، وفي ٢٠ شباط عام ١٩٥٣ أقامت جميع الأحزاب السياسية ومنظمات الطلبة والعمال تجمعاً احتفاليا في أم درمـــان حضـــره الآلاف بمن فيهم السيد عبد الرحمن والسيد محمد عثمان ممثلاً عن والده[٦٥].

ورغم هذا فقد أستمر حزب الأمة في ريبته بنوايا مصر، ولطمأنتهم كتب نجيب إليهم في الأسبوع الأول من مايس قائلاً " أن مصر تفضل استقلال السودان على وحدة مصـــطنعة لا تمـــثل رغبات السودانيين"؛ وأجاب على احتجاج حزب الأمة على تدخل مصـــر في الشـــؤون الســـودانية بقوله ان حكومته لن تورط نفسها في سياسة السودان الداخلـــية. وتبعاً لتقارير الحكومة في السودان فقد أراد نجيب من رده على احتجاجات

حزب الأمة على الدعاية المصرية وضع اللوم على مرؤوسيه؛ لكن عندما طلب إليه إصدار تصريح يقول انه يفضل سودانا مستقلاً على الوحدة مع مصر، فان رده لم يقنع حزب الأمة، وقد عزم الحزب على مفاتحة مصر ثانية[٦٥]. وتعهد السيد عبد الرحمن بأنه سيستخدم جميع المصادر المتاحة لديه لمواجهة الدعاية المصرية، وأعلن انه إذا لم يغير المصريون سياستهم في تشجيع الوحدة فان حزب الأمة سيقاطع الانتخابات ويتخذ إجراءات لمنع إجرائها ويدين الاتفاق مع مصر مفضلا إرجاء تقرير المصير والعودة إلى الوضع القائم، وبينما رفض السيد عبد الرحمن الادعاء المصري القائل ان الدعم المالي للوحدويين لا يأتي من مصر بل من السيد علي، فانه رغم هذا اتهم السيد بإساءة استغلال دوره كرجل دين من اجل غايات سياسية، وكرر السيد عبد الرحمن طلبه بأن على الحكومة أن لا تستمر في دعمها للسيد علي وبدلاً من ذلك فان عليهم ان تساند حزب الأمة[٦٥]. وقال هاو في تقرير له عن هذا أن وجهات نظر السيد علي حول مستقبل السودان "مبهمة كما كانت دوماً"، لكنه لم يشجع دعماً صريحاً للسيد عبد الرحمن وحزب الأمة طالما بقيت علاقاتهم مع مصر غامضة. وعلى أية حال، فإذا قاطع السيد عبد الرحمن مصر بشكل رسمي، فانه يمكن عندئذ تقديم المساندة له ولأتباعه[٦٥]، وقد حددت مذكرة لوزارة الخارجية كتبها موريس، الذي خدم سابقاً في السفارة في القاهرة، حول أفضل السبل لمواجهة الدعاية المصرية في السودان، حددت السياسة البريطانية إزاء المستقبل كما يلي: "إقناع السودانيين بان الاستقلال هو الأفضل لهم ؛ إنهم يمكن ان يكونوا مستقلين؛ وإننا سندعمهم في الحصول على استقلالهم ؛ وسندعمهم لاحقاً إذا احتاجوا ذلك"، وواصل هاوْ النقطة الأخيرة مضيفاً ان على الجماعات المنادية بالاستقلال ان تخرج إلى العلن في قطيعتها مع مصر لأنه في الوقت الذي تستطيع بريطانيا ان تسانده إذا فعلت ذلك فإنها لا تستطيع ان تأخذ زمام المبادرة[٦٥].

وقبل ذلك في نيسان، أكدت حكومة بريطانية انها ستساند الحكومة في السودانية في حفظ القانون والنظام ليتسنى أجراء الانتخابات بصورة حرة، وأعادت بريطانيا التأكيد على نيتها في رؤية الحكومة الذاتية وقد تحولت إلى تقرير مصير حقيقي وانها ستتخذ الخطوات لمواجهة الدعاية المصرية لصالح الوحدة، وإذا اختار السودان الاستقلال فان بريطانيا سوف تسانده وتدخل معه في علاقات تنظمها معاهده[٦٥].

في اجتماع مع السيد عبد الرحمن، الذي زار لندن ثانية في حزيران عام ١٩٥٣ يرافقه عبد الله خليل، انتقد رئيس الوزراء البريطاني اتفاق حزب الأمة مع نجيب، مشيراً إلى ان مصر أبقت على حملتها الدعائية ضد بريطانيا حتى بعد الاتفاق الانكلو - مصري في شباط، وأوضح ان حكومته ليست لديها نية في السماح لمصر بالسيادة على السودان بعد الاستقلال، وقد وافق السيد عبد الرحمن اتخاذ خطوات لكبح جماح الدعاية المناهضة لبريطانيا من قبل حزب الأمة[٦٥]. وقال سلوين لويد، وزير الدولة، في مذكرة في ٧ تموز عام ١٩٥٣ ملخصاً المناقشات مع السيد عبد الرحمن خلال زيارة إلى لندن، قال ان قادة حزب الأمة مترددون في القطيعة مع مصر، لكن إذا رفض المصريون إعطاء الضمانات التي تطالب بها اللجنة التنفيذية لحزب الأمة أو إذا أعطوها ورفضوا وضعها موضع التطبيق خلال شهر، فإنهم - أي حزب الأمة- سوف يعلنون الاتفاق باطلاً ولاغياً ويباشرون في حرب دعائية ضد مصر ويتعاونون بشكل صريح مع بريطانيا، ونسب لويد أيضاً إلى عبد الله خليل قوله أن نجيب اخبره أنه يفضل استقلال السودان مع إجراءات وقائية لحماية المصالح المشتركة للبلدين لكن نجيب لم يجرؤ على قول ذلك علانية - بالرغم من أنه صرح، حسب تقرير في جريدة النيل، في مؤتمر صحفي بأنه اذا أرادت السودان استقلالاً حقيقياً متحرراً من الضغوط والنفوذ الأجنبي، فان مصر مستعدة لقبول ذلك، ويخلص لويد إلى ان الموقف حرج بالنسبة لبريطانيا، فحزب الأمة أقر الاتفاق مع نجيب

وسالم وما لم يدن هذا الاتفاق فليس هناك من حزب تدعمه بريطانيا يؤيد بشكل صريح الاستقلال عن مصر[٦٤].

في نفس ذلك الشهر أشار السيد علي، في حوار مع لوس، إلى تقرير صحفي يزعم أن رئيس الوزراء، عندما قابل السيد عبد الرحمن، قال أنه يفضل ملكية مهدية في السودان، وقد دفع هذا السيد علي إلى مناقشة السياسة السودانية مع لوس، وهو بحد ذاته أمر غير اعتيادي وقال السيد علي، في الوقت الذي يدعي فيه انه لا يصدق التقرير، ان مؤيديه سيعتبرونه دليلاً على دعم بريطانيا للمهديين ضد الختميين، وأوضح السيد علي وجهات نظره عن مستقبل السودان، فهو يفضل الاستقلال والجمهورية وأضاف ان جميع السودانيين يريدون الاستقلال فحين يتكلمون عن الوحدة يقصدون تنسيقاً مع مصر ولكن ليس حكم مصر للسودان، واعتقد السيد انه، إذا ما اقلع السيد عبد الرحمن عن ادعائه الملكي، فان ذلك سيشجع الختمية على تأييد الاستقلال التام[٦٥].

أشارت وزارة الخارجية إلى هاوْ بان يوضح للسيد علي ان شكل الحكومة في السودان المستقل لم يُثر إطلاقاً في مناقشات رئيس الوزراء مع السيد عبد الرحمن، وبناء على ذلك ذكر هاو السيد علي في حديثه معه بالتعهد الذي قدمه آيدن إلى السيد عبد الرحمن في السنة السابقة ومفاده إنه إذا اختار السودانيون الاستقلال فعليهم أن يقرروا حينذاك شكل حكومتهم[٦٦].

في حزيران عام ١٩٥٣، وفي حملة صحفية قام بها عبد الله خليل، أعلن حزب الأمة بصورة غير متوقعة أنه يؤيد نظاماً جمهورياً ديمقراطيا، كان الهدف المباشر من هذه الخطوة هو إزالة هواجس السيد علي وأتباعه وكسب مساندة السودانيين المتعلمين، واستغل السيد عبد الرحمن مناسبة عيد الفطر في ٢١ آب عام ١٩٥٣ ليعلن على الملأ إقراره لإعلان حزب الأمة في تأييد الجمهورية إذ أعرب عن أمله بان التصريح بمساندته لجمهورية ديمقراطية بعد الاستقلال سيضع حداً للانشقاقات حول شكل الحكومة في

المستقبل[٦٥]. وعلى الرغم من كون هذا التصريح شيئاً من التحول، لكنه لم يكن، كما أثبتت الأحداث فيما بعد، على هذا القدر من الأهمية لمستقبل السودان كما كان متوقعاً آنذاك.

ومهما يكن من أمر فان تصريح السيد عبد الرحمن جنباً إلى جنب مع اكتشاف حزب الأمة إمكانية التعاون مع الحزب الجمهوري الاشتراكي، بالإضافة إلى التنصل الواضح للسيد الصديق من اتفاق الأحزاب في ١٠ كانون الثاني عام ١٩٥٢ أفزع الحزب الوطني الاتحادي، فضلا عن ذلك فقد زعم زين العابدين صالح زعيم الحزب الجمهوري الاشتراكي ان السيد علي اخبره سراً انه سيسمح لأتباعه بالتصويت لمرشح من الحزب الجمهوري الاشتراكي او ختمي مستقل في انتخابات السودان، وفي الواقع فإن خطوات كانت قد اتخذت سابقاً تحت إشراف الاتحادات الختمية(تنظيم مناظر لشباب الختمية) لتقديم مرشحيها، وعلى أية حال فأن من الصعب التصديق بأن السيد علي وضع كل ثقله خلف الحزب الجمهوري الاشتراكي وتبنى موقفاً معادياً للحزب الوطني الاتحادي إذ إن الحزب الوطني الاتحادي كان في ذلك الوقت يغير تركيب اللجنة العامة للحزب من أجل تقوية روابطه مع الختمية، فقد زادوا حجمها من ١٠٠ إلى ٣٠٠ وارتفع تمثيل الختميين فيها من ٣٠ بالمائة إلى ٧٥ بالمائة[٦٥]، ثم ضغط الختميون من أجل تمثيل اكبر في اللجنة التنفيذية للحزب، وبعد جدال طويل تم التوصل إلى تسوية تتضمن زيادة في أعداد اللجنة من ١٧ إلى ٢٦[٦٥]، وكما يذكر سكرتير الحزب الوطني الاتحادي خضر حمد، فبسبب الموقف الحرج لم يكن هذا وقتاً مناسباً لجدال حزبي داخلي وتبعاً لذلك وافقوا على القرار[٦٥]. ومادام قد تم التوصل إلى اتفاق، فان الحزب الوطني الاتحادي يستطيع الآن ان يمضي قدماً في التحضيرات للانتخابات العامة المقبلة، كما ورد في الاتفاق الانكلو-مصري. ويبدوا ان زعامة الختميين أحست ان انتصار الحزب الوطني الاتحادي محتمل ولهذا السبب أرادوا تأمين موقع مؤثر في المستقبل لأنفسهم ولطريقتهم، وقد أدرك ان أي

حـــزب يحصل على أغلبية في البرلمان سيكون في موقع قوي يمكنه من دفع البلاد أما في اتجاه الوحدة مع مصر او الاستقلال.

وفي غضون ذلك أصبح واضحاً لدى السلطات أنه لا يمكن إجراء الانتخابات، الـــتي ستشرف عليها لجنة دولية، حتى نهاية موسم الأمطار أي حتى الخريف، وقد أعطى السيد علي بصورة سرية تعليمات بان على مؤيديه مساندة الحزب الوطني الاتحادي، وقام الحزبان السياسيان الرئيسيان، الأمة والحزب الوطني الاتحادي، بحملات انتخابية مكثفة في شمـــال الـــبلاد وجـــنوبها، وكان كل منهما يشكوا بان الآخر يسيء استخدام الوسائل الديمقراطـــية، وكذلـــك اتهمت مصر وبريطانيا إحداهما الآخر بانهما تحاول التأثير على الســـودانيين[٦٤]. وشـــدد السيد علي، الذي كان حريصاً على وجوب تجنب العنف، في اجـــتماع خـــاص مع الحاكم العام في نهاية تشرين الأول على إن الحكومة مسؤولة عن حفظ القانون والنظام خلال الانتخابات[٦٥]. وفي ٣ تشرين الثاني عام ١٩٥٣، بينما كان الاقتراع على وشك أن يبدأ، أصدر السيد علي بياناً علنياً إلى الشعب السوداني يحثهم فيه عـــلى التصرف بمسؤولية، وعلى الرغم من تأكيده على وجوب عدم ارتكاب شيء يمنع السودان من تحقيق حريته[٦٥]، فأنه لم يشر إلى الناخبين بشكل صريح بكيفية الانتخابات. وأصـــدر الســـيد عبد الرحمن التماساً مشابهاً لدعوة السيد علي إلى الهدوء والإحساس بالمسؤولية خلال الانتخابات[٦٥]. وحذر نجيب من جانبه، في ٣٠ تشرين الثاني، من محاولة الإمـــبرياليين لإثـــارة الفتنة وخلق صعوبات اقتصادية عن طريق إفراغ الخزانة وقال انه سيزور السودان ، ربما لافتتاح البرلمان السوداني[٦٥].

قـــال إسماعيل الأزهري، في مقابلة مع مراسل صحيفة الجمهورية القاهرية، ان حـــزبه سيضع قوانين ذات أثر رجعي لمعاقبة أولئك الخونة الذين تعاونوا مع الإمبرياليين عـــلى حساب السودانيين، وقال انه مادام هدف حزبه هو الوحدة مع مصر، فانه سيتم إنشـــاء نظام جمهوري، وأكد بقوة على انه لا مكان للملكية كتلك التي دعا إليها حزب

الأمـــة طويلا، وفي غضون سنين سيحتل السودانيون جميع المناصب الوظيفية التي يحتلها البريطانيون آنذاك، وستطلب المساعدة التقنية من مصر أو بلدان غير بريطانيا[٦٤]. ثم أصدر الأزهـــري بياناً صحفياً لتهدئة مخاوف حزب الأمة وبين الختميين في الواقع، والتي أثارها مقابلـــته،وأعلن في بيانه هذا انه إذا أنتخب فان الحزب سيسعى إلى العمل لصالح البلاد ككل[٦٥].

وفي الوقـــت الذي كان فيه السيد علي يتجنب التدخل العلني المباشر في عملية الانتخابات، فانه منح مباركته للمرشحين الختميين وبعض المرشحين من غير الختميين من الحـــزب الوطـــني الاتحادي وكان نشطاً بصورة سرية في دعم ترشيح الأزهري في دائرة الخـــرطوم الانتخابـــية[٦٦]. وقـــد أعلنت نتيجة الانتخابات من قبل اللجنة الانتخابية في الأسبوع الثاني من كانون الأول، وقد فاز الحزب الوطني الاتحادي ٥١ مقعداً من مجموع ٩٧ لمجلـــس النواب و٣٢ مقعداً من مجموع ٥٠ لمجلس الشيوخ مما أثار فزع بريطانيا التي كانـــت تـــتوقع أغلبية من حزب الأمة، وقد أعطى ذلك الحزب الوطني الاتحادي أغلبية واضـــحة وأعتـــبر المصريون انتصاراً لسياستهم في الوحدة وهزيمة لبريطانيا[٦٧]. كان احد العوامل الرئيسية التي أدت إلى نجاح الحزب الوطني الاتحادي، كما اعترف به على نطاق واسع في السودان بالإضافة إلى البريطانيين، هو الدعم القوى من الختمية واتحاداتها[٦٨].

أصـــدر ميرغني حمزة بياناً في الأول من كانون الأول دعا فيه إلى تسريع عملية السودنة، لكنه بينما نوه إلى علاقات وثيقة مع مصر فقد أكد ذلك لا يعني قبول السيطرة المصـــرية، وأشـــار أيضاً إلى ان السودان يجب أن يكون لها جيشها الخاص وحكومتها الخاصـــة، وبينما احتج حزب الأمة من جانبه بان الانتخابات قد تم التأثير عليها بمكيدة مصـــريه، فقـــد أشار إليهم السيد عبد الرحمن بتقبل النتيجة: ان من مسؤولية مرشحيهم الذيـــن فـــازوا في الانتخابات تشكيل معارضة مؤثرة في البرلمان[٦٩]. وفي بريطانيا شعرت وزارة الخارجـــية بالارتـــياح عند ملاحظتها ان الأزهري كان على الأقل في خلاف مع

مصـــر حـــول اتفاق مياه النيل، والذي لم يعد يعتبره قانونياً[٦٥]. وعلقت الايكونوميست قولهـــا:"سيكون السودانيون الآن على المحك في الفترة الانتقالية، لان الانتخابات الأخيرة كانت الخطوة الاولى من خطوتين على الطريق"، مضيفة أن القرار حول الوحدة مع مصر ســـيبت فيه نهائياً عند نهاية الفترة الانتقالية التي تدوم ثلاث سنوات[٦٥]، وان النتيجة في الواقع ستعتمد على الطريقة التي يتعامل بها الحزب الوطني الاتحادي مع مسئولياته خلال هذه الفترة، على ردود أفعال الأحزاب الاستقلالية وسلوك المصريين.

المرحلة الانتقالية ١٩٥٤- ١٩٥٦:

بعـــد الانتخابات مباشرة برز الانشقاق المتوقع بين قادة الحزب الوطني الاتحادي إلى المقدمـــة، كـــان الختميون يريدون ان يصبح ميرغني حمزة رئيساً للوزراء والأزهري المـــتحدث باســـم مجلس النواب، وعندما طرحت المسألة على اللجنة التنفيذية للحزب الوطـــني الاتحـــادي تم تجاوزها، ولم تدع اللجنة ثانية إلى الاجتماع من قبل الأزهري، وفضـــل العمل من خلال الهيئة البرلمانية، وقد انتخبته الأخيرة رئيساً للوزراء في ٦ كانون الثاني عام ١٩٥٤[٦٥].

ومهمـــا تكـــن التفاصيل الداخلية، فان تكوين وزارة الأزهري عكس الطبيعة الائتلافية للحزب الوطني الاتحادي، ومن بين أعضاء الوزارة الاثنى عشر، فان خمسة منهم مـــن رجال السيد علي، من بينهم ميرغني حمزة وزيراً للتعليم والري والزراعة، وإبراهيم المفـــتي وزيراً للاقتصاد والتجارة وخلف الله خالد وزيراً للدفاع، وقد ضم ثلاثة جنوبيين دون إعطائهم حقائب وزارية[٦٥].

دعـــي السيدان من قبل الحاكم العام إلى حضور افتتاح البرلمان الجديد في الأول مـــن كانون الثاني عام ١٩٥٤، وقد اعتذر السيد علي، على الرغم من ترحيبه بالدعوة، بـــان ســـوء صحته يمنعه من الحضور، وقد مثله ابنه الأكبر السيد محمد عثمان[٦٥]. وأقنع

السيد عبد الرحمن من قبل أتباعه بحضور الاحتفال حتى على الرغم من خشيته من ان تعتبر المناسبة رمزاً لهزيمة حزبه[٦٥].

في ٩ كانون الثاني أدى الأزهري ووزراؤه اليمين وقد أذن هذا بدء الفترة الانتقالية كما ورد في الاتفاق الانكلو-مصري في ١٢ شباط عام ١٩٥٣، ومهما يكن من أمر فقد حدد الافتتاح الرسمي للبرلمان في الأول من آذار ودعي إليه ضيوف رسميون من بينهم الرئيس محمد نجيب ووزير الدولة البريطاني سلوين لويد[٦٥].

مع وصول الرئيس محمد نجيب في صباح ذلك اليوم لحضور الافتتاح، عرف أن أتباع السيد عبد الرحمن، الذين كانت الانتخابات صدمة كبيرة لهم، كانوا يخططون للتظاهر من أجل الاستقلال[٦٥]. ولتجنب المواجهة غير الحاكم العام الطريق الذي سيسلكه نجيب إلى القصر، وذلك بعد التشاور مع رئيس مجلس الشيوخ وممثل مصر وبموافقة الأزهري، وذلك فان الأنصار المحتشدين وقد أسقط في أيديهم اتجهوا نحو القصر حيث جرت مشاهد غاضبة وصدامات مع الشرطة قتل فيها عدد من الأشخاص من بينهم ضباط بريطانيون وسودانيون[٦٥]، وأعلن الحاكم العام حالة الطوارئ في الخرطوم وأصدر أمراً إلى السيد عبد الرحمن بإرجاع أتباعه الذين كانوا قد جاءوا من الأقاليم[٦٥]. وبالرغم من الإغراء الذي يمثله الإعلان عن تعليق الدستور ودعوة القوات، وهو سياق العمل الذي كان يدعو إليه السير ونستون تشرشل ولويد،فان هاوْ قاوم هذا الاتجاه وحافظ على سياسته بعدم التدخل، وانسجاماً مع هذه السياسة فأن هاوْ لم يفرض "تصفية حساب" مع الأزهري في تشكيل المجلس الاستشاري للحاكم العام، على سبيل المثال، بدلاً عن ذلك عمل على إقامة علاقات جيدة مع الأزهري[٦٥].

تأجل افتتاح البرلمان حتى ١٠ آذار، وأقنع الرئيس محمد نجيب بمغادرة السودان مبكراً في الثاني من آذار ومن بين الضيوف الآخرين فان لويد فقط بقي حتى الثامن من آذار "لمراقبة الوضع وتجديد الصلات مع الشخصيات السودانية"[٦٥]، وخاصة مع السيدين،

وقد قابل السيد عبد الرحمن، لكنه لم يتمكن من رؤية السيد علي الذي لزم غرفته، ربما بسبب المرض[٦٥]، أو وهو الأكثر احتمالاً، لأنه كان محزوناً للأحداث التي أحاطت بافتتاح البرلمان، وقالت الوزارة في بيان حول أعمال الشغب في الأول من آذار ان أعمال الشغب هذه كانت متعمدة وانه، في الوقت الذي التزم فيه الختميون بالحظر على مظاهرات الشباب، فان الأنصار لم يفعلوا ذلك وان مؤيديهم دخلوا الخرطوم بأعداد كبيرة، وقد أنكر حزب الأمة ان يكون مؤيديه مسؤولين عن أعمال الشغب والقوا باللائمة على استفزاز الشرطة[٦٥]. وكتب لويد في تقرير له عن اجتماعه مع الأزهري في الرابع من آذار قائلاً أنه أعرب عن قلقه من أن الاختلافات الطائفية نجمت عنها اضطرابات أهلية، وأعلن الأزهري اتفاقه في ذلك مع لويد لكنه في الحقيقة ألقى باللوم على الموظفين البريطانيين، وخاصة آمر الشرطة البريطاني المتوفى في عدم اتخاذ خطوات للسيطرة على الأنصار وإعادتهم من حيث أتوا كما أقترح هو، أي رئيس الوزراء. وزعم لويد ان زيارة نجيب كانت استفزازية؛ لكن الأزهري أعرب عن رأيه بان الاضطراب كان سيحدث سواء كان نجيب موجوداً أو لن يكن موجوداً، وانتقد المشورة التي أشار بها عليه الموظفون البريطانيون والتأكيدات التي قدمها له آمر الشرطة بأنه لن يكون هناك اضطراب. وعلى أية حال، فقد تابع قائلاً بأنه يريد بقاء الموظفين التقنيين البريطانيين في السودان، وعندما ضغط عليه لويد للإعراب عن وجهة النظر هذه بصورة علنية، لان ذلك يعزز العلاقات بين بريطانيا والسودان، رفض الأزهري بحجة أن له أعداء سيتهمونه بتغيير سياسته والانحياز إلى البريطانيين[٦٥]. خلال ذلك وفي الثاني من آذار اتهمت الحكومة المصرية الإدارة البريطانية بإثارة الاضطراب لكي تبرر استمرار الحكم البريطاني، وهو الادعاء الذي أكده نجيب في خطاب إذاعي عند عودته إلى القاهرة من الخرطوم، وقد رفض أيدن، وزير الخارجية البريطاني، هذه الادعاءات[٦٥].

وفي خطابه عند افتتاح البرلمان في العاشرة من آذار، تحدث هاوْ عن الحاجة إلى الوحدة والتعاون وأهمية تقوية قوة دفاع السودان وعن تصميم بريطانيا على تطبيق الاتفاق الانكلو- مصري[٦٤]. وقد قبلت دعوة من الحكومة البريطانية إلى الأزهري وأثنين من الوزراء لزيارة بريطانيا في النصف الأول من تشرين الثاني، وأثار قرار الأزهري بوجوب مرافقة أثنين من الوزراء الموالين لمصر إياه، هما يحي الفضلي وعلي عبد الرحمن ، مصاعب داخل الوزارة عندما احتج أحمد جيلي ، هو وزير ختمي، على اختيار الأزهري[٦٥]. ومهما يكن من أمر، فيبدوا أن الأزهري كان يود المحافظة على سمعته كخصم قديم لبريطانيا واختار وزيرين موالين لمصر كدليل على ثباته على موقفه. وبالنسبة لحزب الأمة فقد رأت صحافته أن الدعوى تحطم "الجو الحر والمحايد"، بالرغم من ان من الجلي ان عدم إخطار حزب الأمة بالدعوة مسبقاً هو في الواقع ما أغاظه[٦٦].

استقبل الأزهري في لندن من قبل الملكة وقابل تشرشل وآيدن، وقد ناقش الوفد في لندن وفي باريس من ١٨ إلى ٢١ تشرين الثاني خططاً لقروض طويلة الأجل لغرض الأشغال العامة وإمكانية مساعدة فرنسا للسودان تقنياً وعلمياً[٦٧]، وعاد الأزهري إلى السودان عبر مصر حيث عقد اجتماعات مع القادة المصريين ويعتقد أنه أثار معهم قضية معاملتهم للرئيس محمد نجيب، الذي كان على وشك الطرد من القيادة - وهي القضية التي تقلق السودانيين . وفي ٥ كانون الأول عام ١٩٥٤ أصدر السيد علي بياناً في الإسكندرية ينكر فيه تدخله لدى الحكومة المصرية لمصلحة نجيب[٦٨].وعلى أية حال فقد دون لوس فيما بعد أن السيد علي، في اجتماع معه في ١٦ تموز عام ١٩٥٥، صرح أنه حاول تحقيق مصالحة بين نجيب وناصر ولكنه فشل، وكان واضحاً لدى لوس أن السيد علي، رغم عدم استطاعته التدخل تماماً في الشؤون الداخلية المصرية ورغم تفضيله لعبد الناصر على صلاح، كانت عواطفه مع نجيب[٦٩]. وفي أية حال فان الحكومة المصرية وقد أدركت أن عواطف السيد علي مع نجيب أوفدت صلاح سالم لزيارة السيد علي في

الإسكندرية ليوضح له إجراء الحكومة المصرية ضد نجيب[٦٥]، وأعلن وفد من الحزب الوطني الاتحادي أرسل إلى القاهرة لمناقشة معاملة نجيب مع الحكومة المصرية أن القرار المصري بعدم تقديمه إلى المحاكمة ينسجم مع وجهة نظرهم ووجهة نظر السيد علي[٦٥].

بينما كان السيد علي في مصر، ناقش الدرديري محمد عثمان ووزير الصحة مع صلاح نمط العلاقات في المستقبل بين مصر والسودان، ومن الواضح ان صلاح كان مستاء من نتيجة المحادثات[٦٥]. وبعد وقت قصير من ذلك، في ١٥ كانون الأول، أجرى حماد توفيق ويحي الكوارتي مناقشات مع الرئيس عبد الناصر في نفس الموضوع[٦٥]، وإذا كان هذان الاثنان ممثلين للسيد علي الميرغني، فمن المحتمل ان السيد علي كان يحاول ان يجد حلا للمشكلة.

الخطوة الأخيرة نحو الاستقلال:

حمل التوتر داخل وزارة الأزهري على إصدار تصريح في ١٩ كانون الأول عام ١٩٥٤ كاشفا النقاب عن ان بعض الوزراء ونواب الحزب الوطني الاتحادي في البرلمان هددوا بالوقوف إلى جانب المعارضة ما لم يطرد وزراء معينون، وزعم أنه بينما كان في جولة في إقليم دار فور أكتشف أن ثلاثة وزراء هم ميرغني حمزة وخلف الله خالد واحمد جيلي قد نأوا بأنفسهم عن اجتماعات الوزارة، وهكذا أعاقوا عمل الحكومة المهم، وقد رد الوزراء الثلاثة-وجميعهم ختميون- على البيان في اليوم التالي في مقال بجريدة صوت السودان، وادعوا ان غياب النصاب القانوني يعود إلى اصطحاب الأزهري لوزيرين معه إلى دار فور، واحتجوا أيضاً بان رئيس الوزراء يستشير فقط وزراء معينين مقربين إليه في القضايا الهامة وان الذين يستشيرهم مجندون لدى مصر ويرتبطون بحزب الأشقاء القديم، وحاجج الوزراء الثلاثة بأن العلاقات بين مصر والسودان يجب أن تكون على أساس الاستقلال التام لكل بلد[٦٥]. وبعد محاولات فاشلة لحل الخلاف، طرد

الأزهـــري الـــثلاثة في ٢٣ كانون الأول[٦٥]، ونشر بياناً زاعماً فيه ان الخلاف الشخصي حول إجراءات الوزارة كانت في أساس المشكلة وليست المسائل المبدئية، ومع ذلك فقد اعترف بعدم التوصل إلى اتفاق داخل الحزب الوطني الاتحادي وكانت وجهة نظره هي:" ان الســـودان يجب ان يكون جمهورية برئيسها ووزارتها وبرلمانها الخاص بها، وان الرابطة مـــع مصـــر يجب أن تكون- مجلساً أعلى- مؤلفاً من الوزارتين السودانية والمصرية، هو الـــذي ســـيناقش الدفاع والسياسة الخارجية ومياه النيل؛ ويجب أن تقدم قرارات المجلس الأعلى إلى برلماني كلا البلدين للمصادقة عليها".

وفي الـــيوم التالي لبيان الأزهري ألقى الوزراء الثلاثة المسؤولية عن طردهم على صلاح سالم الذي امتعض من الموقف الصلب الذي اتخذه ميرغني حمزة حول إعادة توزيع مـــياه النـــيل خلال المفاوضات الأخيرة حول الموضوع، بالرغم من إنكار الوزراء الثلاثة المـــزاعم القائلة أنهم ساندوا أو سوف يساندون حزب الأمة[٦٥]، فقد قيل ان حزب الأمة قـــدم إلى ميرغـــني خلف الكواليس رئاسة الوزراء وحرية اختيار وزارته، وكانت فرصة ميرغـــني في الـــنجاح ضعيفة، خاصة لان السيد علي نفسه كان معارضاً لأي تحالف مع حـــزب الأمـــة[٦٥]. وتوخـــى الأزهري من معالجته للقضية التأكيد على انه لم يفقد دعم المعســـكر الختمي كما لم يقوض التطلعات الوطنية السودانية، التي ربما يشارك فيها الآن سراً، وفي نفس الوقت فانه لم يرغب في إزعاج المصريين، وكان لبيانه دور كبير في تهدئة مخـــاوف أولئك الذين فزعوا من انتصار الأشقاء على الختميين واعتبروا انه يعني ان مصر ستتســـيطر على السودان[٦٥]، وفي الواقع فقد تجنب إلزام نفسه بسياسة معينة وسعى إلى إرضـــاء الطرفين، ومهما يكن من أمر فان نتيجة ذلك كانت دفع الختميين تجاه تطرف الأشقاء إلى أن يطلبوا إليه إعلانا عن السياسة.

قد يكون متوقعاً ان طرد الوزراء الختميين الثلاثة سيزعج السيد علي، وقد يكون الأزهـــري تعمد توقيت طردهم عند وجود السيد علي في مصر و لم يشأ أن يحرج قادتها

بإصدار بيان عن القضية إذ ان الوزراء الثلاثة كانوا معروفين بمعارضتهم للمطامح المصرية في السودان[٦٥]. ويبين محمود الفضلي انه خلال اجتماع لزعماء الأشقاء اتصل السيد علي تلفونياً بالأزهري ووافق على قرارات الطرد[٦٥]. ويزعم أحمد سيد حمد أيضاً أن السيد علي - ومعظم الختميين في الواقع - وافقوا، إذ ان وجهات نظر الوزراء الثلاثة عن الاستقلال قربتهم للغاية من أهداف حزب الأمة[٦٥]. وعلى أية حال فان لوس كان يعتقد ان السيد علي لم يستشر وان قرار الأزهري ناشئ عن التنافس القديم بين الختميين والأشقاء واختلافاتهم حول مستقبل العلاقات مع مصر، ويمكن ان نضيف ان المصريين لم يترددوا في وصف الثلاثة علناً بأنهم "خونه" - وهو تدخل في الشؤون الداخلية للسودان، ما كان من الممكن ان يكون له وقع حسن هناك، وفي الواقع فان الأزهري نفسه اعتقد ان من المناسب ان يرسل احتجاجاً رسمياً[٦٥].

وقام الأزهري، الذي ووجه بمطالب من أعضاء البرلمان، بعد إخراج نجيب، بتوضيح سياسته تجاه مصر، قام بإعادة تشكل وزارته بتعيين أعضاء موالين لمصر في الوزارات الشاغرة وأرضى بشكل أكبر الساخطين داخل حزبه بإيجاد ١٦ معاونيه سكرتارية ليمنح مراكز لمزيد من أعضاء الحزب[٦٥]. وعلى أية حال فقد كان حريصاً على أن يؤدي الوزراء الجدد اليمين مباشرة قبل أن يترأس وفداً وزارياً من المفترض أن يتوجه إلى بور تسودان للترحيب بالسيد علي عند عودته من مصر. وكان الانطباع الذي تكون لديه هناك هو أن السيد علي يؤيد الخط الذي ينتهجه. ومن ناحية أخرى، فقد كان الوزراء المطرودون الثلاثة أيضا في بور تسودان للترحيب بمقدم سيدهم[٦٥]، أعلنوا في غضون ذلك عن قرارهم بتشكيل حزب جديد هو حزب الاستقلال الجمهوري والذي كانت أهدافه، كما أعلن بعد عدة أيام، هو تأسيس جمهورية سودانية مستقلة تحتفظ بعلاقات جيدة مع مصر وحقوق متساوية في القضايا ذات الاهتمام المشترك[٦٥]. وحسب ميرغني حمزة فقد منح السيد علي مباركته للحزب الجديد: في الواقع ان صوت السودان

نشـــرت تقريراً في ٤ كانون الثاني قالت فيه انها فوضت الإعلان عن مساندة الميرغني له. ومهمـــا يكـــن من أمر ففي اليوم التالي عقدت الاتحادات الختمية اجتماعاً في أم درمان أصـــدرت بـــياناً هاجمت فيه صوت السودان "لنشرها إشاعات ترمي إلى تدمير وحدة الختمية"، أعلنوا الدعم التام لحكومة الأزهري[٦٥]، وجاءت برقيات من الأقاليم تؤيد ذلك، وكـــان المصريون مسرورين[٦٥]. وقد أوقف وزير الداخلية صوت السودان عن الصدور، وطُـــرد رئيس تحريرها السلمابي[٦٥]، وصرحت دائرة السيد علي بشكل قاطع ان لا أحد من أسرة الميرغني له علاقة بالخلاف[٦٥]، بالرغم من ان السلمابي أعلن في مقابلة تلفزيونية بعـــد ســـنوات من ذلك انه شجع من قبل السيد علي لنشر المقالات المعنية[٦٥]، واستمر الســـيد علي في عمله المتوازن بإصدار تصريح يحذر فيه أولئك الذين يعقدون اجتماعات سياسية في منزله من عدم توريط الختمية واتحاداتها في الصراع الضاري بين الأحزاب[٦٥].

إذا كـــان ذلـــك كله يفترض ان السيد علي كان يضمر الشكوك حول النزعة المـــتطرفة الموالية لمصر داخل الحزب الوطني الاتحادي، فقد كان واضحاً أيضا ان انشقاقا داخلـــياً كان ينمو داخل الحزب الوطني الاتحادي نفسه حول نفس المسألة وان الأزهري نفســـه توصل إلى الاستنتاج إذا لم يكن "قد رعاه سراً لبعض الوقت" بان النزعة الموالية لمصر قد أدت غرضها ويجب تخفيف حدتها، ولجنة العشرة في الحزب الوطني الاتحادي التي شـــكلها بعد وقت قصير لدراسة شكل حكومة المستقبل كتبت في تقريرها، كما كان يـــريد هـــو بلا شك ، ان الحزب يجب أن يتخلى عن سياسة الوحدة الكاملة مع مصر لحساب نهج أكثر استقلالاً[٦٥].

اعترف المعتدلون في الحزب الوطني الاتحادي ان الجو السياسي في البلاد بصورة عامـــة في تغـــير، ووجهت المعارضة من جانبها، مستغلة مؤشرات الانشقاق في الحزب الوطـــني الاتحادي، جهودها نحو تأسيس جبهة من كل المجموعات التي تؤيد الاستقلال. واخـــبر عـــبد الله خليل قصر الحكومة بأن هدف الجبهة ليس الإطاحة بحكومة الأزهري

ولكـــن تبين لها ان الرأي العام يتحول عن النزعة الوحدوية الموالية لمصر، وتدخل الحزب الاشـــتراكي الجمهـــوري أيضاً وذلك بإرسال زين العابدين صالح في ٢٣ كانون الثاني لمقابلة السيد علي في بور تسودان والطلب إليه بدعم واحد من خياراته: "حكومة ختمية تماماً يساندها في البرلمان حزب الأمة، حكومة من حزب الأمة تماماً يساندها الختميون في البرلمان، حكومة ائتلافية تشمل الجبهة المنادية بالاستقلال والختميين"، وأياً كان الترتيب الـــذي ســـيتم تبنيه فانه سيقتصر فقط على مرحلة الإعداد لتقرير المصير من أجل تحقيق الاستقلال ثم يعود كل حزب لسياسته الخاصة[٦٥]، و لم يُحب السيد علي.

مضـــى الحـــزب الوطني الاتحادي - أو المعتدلون الذين يستطيع الأزهري الآن التعويل عليهم - قدماً في نهجهم الجديد، وفي ٣١ آذار أذيع بيان من قبل مجموعة الحزب البرلمانية عبر راديو أم درمان يعلن اتفاقاً جماعيا على أن الاعتبار الأكثر أهمية هو "استقلال السودان وسيادته التامة"وان ذلك يجب ان لا يتأثر بطبيعة الروابط مع مصر في المستقبل، والـــتي تتطلـــب تحديداً عاجلاً، أشار البيان إلى تعين لجنة العشرة الخاصة مؤخراً لتقديم توصيات حول الموضوع إلى لجنة الحزب التنفيذية من أجل اتخاذ قرار بشأنها[٦٥].

وقدمت اللجنة الخاصة تقريرها، الذي يؤيد جمهورية مستقلة وذات سيادة تنسق مصـــالحها المشتركة مع مصر، إلى اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي التي وافقت علـــيه. رحبـــت جبهة الاستقلال بتضييق الشقة هذا بينها وبين الحزب الوطني الاتحادي ودعـــت إلى تشـــكيل حكومة ائتلافية كخطوة قادمة، وأعلنت صحيفة حزب الأمة ان الجـــبهة ستدافع عن ائتلاف كهذا داخل وخارج البرلمان ضد كل الهجمات؛ وقال زعيم المعارضـــة محمـــد أحمد محجوب انه يتطلع إلى إنشاء "أحزاب سياسية جديدة تقوم على أســـس سياســـية واقتصادية واجتماعية سليمة"، وبعد وقت قصيراً أصدر الحزب الوطني الاتحادي مذكرة حول سياسته: ان الهدف، داخلياً، هو توطيد "العدالة للجميع، انسجاماً

مـــع المبادئ الديمقراطية والاشتراكية"، وفي الشؤون الخارجية هو "حل المشاكل بالطرق السلمية"والحفاظ على الصداقة مع الدول المجاورة[٦٥].

وبهـــدف دفـــع الأزهـــري أكثر في الاتجاه الذي يسير فيه الآن وزعت جبهة الاستقلال على جميع الأحزاب نص الميثاق الوطني المقترح الذي يدعوا إلى جمهورية ذات سيادة تامة ويطلب تقديم مسودة قرار إلى البرلمان يدعو إلى انسحاب دول الحكم الثنائي في آب عام ١٩٥٥، وأضاف ان السودان يجب أن لا يكون طرفاً في أي تحالف عسكري أو أحلاف أجنبية[٦٦].

في نفس الشهر ترأس الأزهري وفداً سودانيا إلى مؤتمر عدم الانحياز في باندونغ - وهـــي المناسبة الأولى التي يُمثل فيها السودان في محفل دولي بصورة مباشرة، ولابد أن الاســـتقبال الحمـــيم الذي تلقاه قد عززت تصميمه على استقلال بلاده، بالرغم من ان موقـــف الوفـــد المصري تجاهه كان بارداً جداً بصورة جلية وتغيب هذا الوفد عن حفلة الاستقبال التي نظمها السودانيون[٦٧]. ولم يتردد الأزهري في إبلاغ القنصل العام البريطاني بان "السودان قرر الآن بشكل واضح اختيار الاستقلال"؛ أسهب مبارك زروق في ذلك قـــائلاً : أن السيدين حلا حلافاتهما ولم تعد هناك حاجة لاستفتاء عام، وان كل ما هو مطلـــوب هـــو انتخابات لتشكيل حكومة جديدة[٦٨]. وفي طريق عودته أعلن الأزهري بشجاعة في ١٨ مايس أن "السودان يجب أن يصبح دولة مستقلة، وتعالج القضايا ذات الاهتمام المشترك بين مصر والسودان من قبل لجان مشتركة"، وأعرب عن أمله بإمكانية التوصل إلى توزيع عادل لمياه النيل[٦٩].

تصـــاعد الـــتوتر بـــين الأزهري والحكومة المصرية، ونفى الأزهري بشدة عند عودتـــه إلى الســـودان مـــزاعم الصحافة القاهرية القائلة بأنه باع كل شيء للإمبرياليين الانكلو- الأمريكيين، وأشار تصريحه إلى فكرة إجراء استفتاء عام حول مستقبل البلاد، وهو إجراء محتمل كان موضع أخذ ورد في الآونة الأخيرة- وضمان مناخ حر وحيادي

من اجل تقرير المصير وخلص إلى " ان سودان المستقبل لن يوقع أي تحالف عسكري مما قد يسمح لمصر وأولئك الذين يعملون من اجل البحث عن اتهامات أخرى"، وقد كانت أحزاب المعارضة في السودان مبتهجة لذلك[٦٥].

ضيفاً رسمياً في احتفالات الذكرى السنوية الثانية للثورة المصرية، **فقد** تحو هل هناك علناً وركزت الدعاية المصرية على نور الدين وقضية الوحدة المصرية - السودانية والتي لم يتورع المصريون، من وجهة نظر السفارة البريطانية في القاهرة، عن أي وسيلة من أجل تحقيقها[٦٥]. وعند عودته إلى الخرطوم طرد الأزهري نور الدين من منصب نائب رئيس الحزب الوطني الاتحادي بحجة انه لم يتعاون مع زملائه في الحكومة؛ وفي الحقيقة فقد كان يرغب منذ بعض الوقت في النأي بنفسه عن زعيم الفئة المتطرفة الداعية إلى الوحدة، وطُرد نور الدين في وقت لاحق من الحزب الوطني الاتحادي[٦٥].

في هذه المرحلة الحرجة للعلاقات بين مصر والسودان، اقترح السيد علي في ١٦ تموز على لوس سراً طريق المستقبل، كما يراه، قال انه يشارك في الرغبة المنتشرة على نطاق واسع في إجراء استفتاء عام لتقرير مصير البلاد، إذ ان هذا يجب أن لا يترك لأفراد قلائل، وأشار لوس إلى انه بالرغم من ان الاستفتاء العام وقد يكون الحل الصحيح، إلا ان الاتفاق الانكلو- مصري يفرض اتخاذ هذا القرار من قبل مجلس تأسيسي، وان الاتفاق يجب تعديله إذا أريد إجراء استفتاء، وقد قال السيد علي انه يدرك إن مصر مستاءة من التطورات في السودان لكنه يعتقد أنها لن تعارض الاستفتاء إذا طالب السودانيون به، وبيّن السيد علي انه في حالة فشل دولتي الحكم الثنائي في الاتفاق على تعديلٍ للاتفاق فان السودانيين سيحلون المسألة بأنفسهم، وأخيراً قرر السيد علي أن يضع ثقله وراء فكرة الاستفتاء العام وان يستخدم نفوذه في البرلمان لتأمين موافقته عليه. ومهما يكن من أمر فقد ابلغ مبارك زروق لوس ان الحكومة لم تناقش فكرة الاستفتاء لا رسمياً ولا بشكل غير رسمي، وبينما لم يكن هو ضد الفكرة من حيث المبدأ، فانه هو والأزهري كانوا من

الناحية العملية معارضين لها مادامت تستدعى تعديل الاتفاق، وكانوا يبغون إقناع السيد علي لتغير وجهة نظره، وخلص لوس إلى إن فكرة الاستفتاء لن تستمر وان السودانيين سوف يركزون على المجلس التأسيسي[٦٥].

في غضون ذلك كانت الاجتماعات بين قادة الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة مستمرة منذ نيسان ويبدوا أنها كانت تتقدم بشكل حسن[٦٥]. ولابد ان هذه المودة الواضحة بين الحكومة وحزب الأمة كانت تقلق السيد علي، وعليه فقد أصدرت دائرته بياناً ينكر فيه الإشاعات بان السيد علي مرتبطاً بأي شكل بهذه المناقشات وحذر من وجوب عدم ربط اسمه بأية إعلانات قد تصدر[٦٥]، وفي بياناً آخر في ١٣ آب حض جميع السودانيين على قبول الاستفتاء حول مسألة تقرير المصير بصفته الوسيلة الصحيحة لإقرار رغبات الشعب وطالب مصر وبريطانيا بالموافقة على هذا الإجراء عن طريق تعديل اتفاقهما لعام ١٩٥٣. وأياً كان دافع السيد علي فقد رحب حزب الأمة والصحافة المهدية ببيانه بوجه عام بالإضافة إلى صحيفة الاتحادي ولكن لوحظ ان السيد علي لم يقدم بشكل جلي وجهة نظره حول وضع البلاد في المستقبل[٦٥]. وقال صلاح هلال ، المستشار الصحفي لصلاح سالم، معلقاً علي بيان السيد علي أن"ليس لمصر رأي تعبر عنه ولكن تنتظر قرار السودان بشأن الاقتراح وسوف تكون ملزمة بما يقرره السودانيون بالإجماع"[٦٥].

فشل المهدى ومبارك زروق في إقناع السيد علي بالإقلاع عن فكرة الاستفتاء العام، على الرغم من إنهم حاججوا بان أية محاولة تقوم لتغيير الاتفاق ستكون خطرة، وفي ١٥ آب طلب السيد علي، الذي كان قد ابلغ الحكومة المصرية قبل ذلك، من لوس نقل وجهة نظره إلى الحكومة البريطانية بوجوب إجراء استفتاء عام[٦٥]، وكان السيد عبد الرحمن من بين الكثيرين الذين أيدوا الاقتراح، إذ رأى ان تأثير مصر على نتيجة الاستفتاء سيكون أكثر صعوبة عليها من التأثير على نتائج الانتخابات العامة[٦٥]، وفي الواقع كان

للاستفتاء مؤيدون كثيرون في البرلمان، لكن الأزهري أعلن ان الحكومة لن تسعى إلى الاستفتاء ما لم تكن متأكدة من مساندة مصر للفكرة[٦٥].

أرادت الحكومة البريطانية، على الرغم من إدراكها انه حتى لو جرى استفتاء عام فيجب وضع ترتيبات منفصلة لصياغة الدستور، وأرادت أن تعرف فيما إذا يتوقع تقديم طلب رسمي ومتى. كانوا يخشون أن تجبرهم مصر على البقاء في المؤخرة بإعطاء موافقتها من جانب واحد وشعروا أن من الضروري أن تعمل دولتا الحكم الثنائي سويةً في هذه المسألة[٦٥]. وفي غضون ذلك تلقى السيد انطباعاً من صلاح سالم بأن الحكومة المصرية مستعدة للعمل سوية مع بريطانيا في تأييد استفتاء عام أو في الواقع في قبول قرار من قبل البرلمان السوداني حول مستقبل البلاد[٦٥].

في مواجهة تأييد عام واضح للاستفتاء، وافق الأزهري وزروق على وضع قرار برلماني على جدول أعمال البرلمان في ٢٩ آب يدعو إلى استفتاء حول مستقبل البلاد بدلاً من إيكاله إلى مجلس تأسيسي منتخب ويطلب من الحكومة إخطار دول الحكم الثنائي، وقد تم تأييد القرار[٦٥]. ومن الهام انه، في هذا الوقت بالذات، فقد عبد الناصر الثقة في تعامل صلاح مع مجمل المسألة السودانية، وأصر على استقالته كوزير لشؤون السودان[٦٥].

بعد ستة أسابيع من الحيرة تبنى الأزهري مسلكاً جديداً إذ قدم اقتراحاً مفاده إن البرلمان القائم نفسه يجب ان يتخذ قراراً حول مستقبل البلاد ويصيغ دستوراً جديداً، وربما أدرك، كما أدركت السلطات البريطانية في الخرطوم، أن الاستفتاء العام لن يكون في الحقيقة عملياً على الأقل بسبب عدم الاستقرار في الجنوب، أو ربما أراد ببساطة الاطمئنان بان شرف تحقيق الاستقلال سيكون له، بصفته رئيس الوزراء المخول[٦٥]. ومهما يكن من أمر فان اقتراحه اصطدم بالعوائق، فليس فقط السيد علي هو الذي لم يتزحزح عن موقفه بل ان أربعة من معاوني السكرتيرين في وزارته أصدروا بياناً في تأييد الاستفتاء فأشاروا إلى أن السيد علي قد فعل ذلك كما أيده البرلمان، وأعلنت الجبهة المعادية

للإمبريالية أيضاً مساندتها للفكرة، ونسب راديو القاهرة إلى السيد علي قوله انه اتفق مع ممثل عن الجبهة على أن "رأي الشعب يجب أن يسود"[٦٥].

في غضون ذلك تفجر تمرد في ١٨ آب بين القوات المسلحة في الجنوب، اعتبرت المعارضة الأزهري مسؤولاً عن الاستياء بين هذه القوات، مضيفين بهذا الشكل إلى مشاكله القائمة في البرلمان حول الاستفتاء[٦٥]. والآن تحرك خصومه هناك، حزب الأمة والختميون ، نحو إخراج الأزهري بالتصويت بعدم الثقة. وحسب مندوب التجارة البريطاني فان كلا السيدين شجعوهم على الاتحاد لهذا الغرض[٦٥]، بينما ذكر الحاكم العام في تقريره ان خصوم الأزهري، وقد اتفقوا مع السيد علي، الذي أشار إلى معاوني السكرتيرين الأربعة بالاستقالة ومعارضة الأزهري، كان تكتيكهم هو رفض التصويت على الميزانية[٦٥]، وقد نفذ ذلك بالفعل ودحرت الحكومة.

وجه السيد علي، الذي لاشك انه لا يزال يخشى بروز المهديين إلى المقدمة وربما شعر ان الأزهري قد تلقى تحذيراً بما فيه الكفاية وحان الوقت الآن للتراجع، وجه دعوةً إلى الأزهري لإعادة النظر في مزايا حكومة وطنية، وكان اقتراح لصالح حكومة وطنية قد نوقش سابقاً بين أحزاب المعارضة، وفي اليوم التالي لهزيمة حكومة الأزهري في البرلمان انشئوا جبهة ائتلافية لتشكيلها، وقد وافق الأزهري على استشارة أعضاء البرلمان حول اقتراح السيد[٦٥]. وقد تراجع الأخير الآن عن معارضته للأزهري، ربما نتيجة لذلك، وعندما نوقش في البرلمان تعيين رئيس وزراء جديد في ١٥ تشرين ثان ، هزم ترشيح ميرغني حمزة وأعيد انتخاب الأزهري بدعم معاوني السكرتيرين الأربعة و٤٨ صوتاً مقابل ٤٦.[٦٥]

فسر نجاح الأزهري من قبل البعض على انه انتصار له على السيدين مُظهراً أن زعيماً غير طائفي يستطيع الآن أن لا يذعن كثيراً للزعماء الدينيين الذين كانت هيمنتهم التقليدية على الرياسة في انحسار، ومهما يكن من أمر فان الأزهري عند إعادة انتخابه

رئيساً للوزراء قرر تجاهل الضغوط لتوسيع قاعدة حكومته بضم أعضاء من المعارضة إليها، وقد اجبر رفضه التأثير عليه بالدعوة إلى حكومة ائتلافية جماعات المعارضة للضغط من أجل تفاهم بين السيدين، واللذين، أدركا على أية حال التهديد الذي يمثله تكتيك الأزهري على مصالحهم الشخصية والطائفية. وفي الواقع فأنه حتى علي عبد الرحمن، الذي كان عضواً مؤسساً لحزب الأشقاء وزميلاً بارزاً للأزهري في الحزب الوطني الاتحادي، زار السيد علي ليناقش معه الوسائل لتشكيل حكومة وطنية، وخلال هذه الأيام وصلت وفود ختمية كثيرة إلى العاصمة ويُعتقد، أنهم تلقوا توجيهات بسحب تأييدهم للأزهري والحزب الوطني الاتحادي[٦٥]، وعليه فقد خول الأزهري الحزب الوطني الاتحادي ليناقش مع عبد الله الفاضل سراً إمكانية التعاون مع الأنصار[٦٥].

ان مناورة كهذه، مهما تكن ثقيلة على السيد علي، يمكن التوقع أنها تستهوى السيد عبد الرحمن، ومع ذلك فان السيدين، اللذان على ما يبدو صمما كلاهما على السواء على إزاحة الأزهري العلماني عن هيمنته المستمرة على المسرح، وجدا نفعاً في التعاون، وفي ٣٠ تشرين الثاني اتخذا الخطوة الغير المسبوقة، وذلك بالاجتماع في منزل السيد عبد الرحمن لمناقشة الأمور[٦٥].

وصدر بياناً مشترك، في ٣ كانون الأول يعلن تقاربهم، قائلين ان الزعيمين "التقيا واتفقا من أجل الله والبلاد" للوقوف معاً لكي تتمكن الأمة السودانية من تحقيق حريتها وسيادتها التامة وانهم يناشدون جميع الأحزاب السياسية الاتحاد من أجل تشكيل حكومة وطنية لحماية السودان[٦٥].

كان رد الأزهري بارعاً، ففي اليوم التالي لبيانهما المشترك زار كلا السيدين لمناقشة رغبتهما في حكومة وطنية، وفي نفس اليوم، ٤ كانون الأول، وبعد اجتماع بين اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي ومجموعة الحزب البرلمانية، أعلن ان الحزب، تلبية لرغبات السيدين، قبل من حيث المبدأ فكرة حكومة وطنية، لكن أضيف تحفظ حاذق

مفـــاده ان تقريـــر المصير والاستقلال يجب أن ينجز من قبل البرلمان الحالي وان تأسيس حكومة وطنية، والتي ستشارك فيها الأحزاب حسب نسبة تمثيلها البرلماني، سيتحقق بعد ذلـــك[٦٥]. وقد رفضت أحزاب الائتلاف بيان الحزب الوطني الاتحادي، لكن جبهة هذه الأحزاب توصلت إلى الاتفاق مع الحزب الوطني الاتحادي بوجوب تشكيل لجنة من جميع الأحـــزاب لمناقشـــة مسألة الحكومة الوطنية والقضايا الأخرى المتعلقة بإجراءات تقرير المصير[٦٥]. وكانت دولتا الحكم الثنائي، عند حدوث ذلك، قد أعلنتا تواً موافقتهما على الاستفتاء لكن ذلك المشروع تجاوزه الزمن الآن إلى حد بعيد.

وقد تشوش الموقف تماماً، فقد كانت هناك إشاعات في الصحافة تقول ان السيد عـــلي أيد إعلان الحزب الوطني الاتحادي في ٤ كانون الأول، وقد نشرت دائرته إنكارا لذلك موضحة أن كلاً السيدين أوضحا في لقائهما مع الأزهري ضرورة الحكومة الوطنية من أجل تحديد مستقبل البلاد[٦٥].

عقدت اللجنة المتشكلة من جميع الأحزاب، والتي سبق ذكرها، أول اجتماعاتها في٨ كـــانون الأول ووافقـــت من حيث المبدأ على وجوب تشكيل حكومة وطنية فوراً لتحقـــيق الاســـتقلال بأسرع السبل وفي اجتماع آخر أقرت اقتراحاً بإحلال لجنة محل الحـــاكم العـــام، الذي غادر في إجازته في ١٣ كانون الأول. ومهما يكن من أمر فان الأزهـــري كان سريع الحركة جداً بالقياس إلى خصومه، ففي تصريح في البرلمان في ١٥ كـــانون الأول - مجيباً في الظاهر على سؤال حول النقطة الأخيرة المذكورة أعلاه- أعلن ان اســـتقلال السودان - سيعلن في البرلمان في ١٩ كانون الأول[٦٥]. كانت خطوة ذكيةً، وكمـــا صرح علي عبد الرحمن في ٢٠ كانون الأول[٦٥]، فقد أتبعها بنجاح بخطوة أخرى وذلـــك بإرسال محمد أحمد المرضي إلى القاهرة في ١٧ كانون الأول لتأمين تأييد الرئيس عبد الناصر.

جاء تصريح الأزهري كما زعم مفاجأة حتى لنائبه، مبارك زروق، بالإضافة إلى آخرين بمن فيهم رئيس مجلس الشيوخ. ومهما يكن من أمر، وحسب محمد أحمد أبو سن، فان الأزهري كان قد ناقش الخطة مع زروق والمرضي وحصل على موافقتهما على أنه يجب إخطار السيد علي بان الاستفتاء ليس ضرورياً وأن الاستقلال يجب أن يعلن في البرلمان، وحسب نفس المصدر فان السيد علي منح مباركته لهذه الخطوة[٦٥]، ولذا فانه ليس مؤكداً ادعاء محمد أحمد محجوب لاحقاً، والذي كان حينئذ زعيم المعارضة، بأن إعلان الاستقلال في ١٩ كانون الأول قد وضع نتيجة تفاهم سري بينه وبين الأزهري[٦٥].

وهكذا أعلن الاستقلال، ومما أزعج الأزهري هو وصول صلاح سالم في اليوم التالي، على الرغم من أنه لم يعد وزير مصر للشؤون السودانية، لتقديم تهانيه الشخصية. وفي الواقع فقد عقد اجتماعات مكثفة مع كلاً السيدين ومع شخصيات سياسية مختلفة، وكان هدفه، حسب راديو بيروت، هو توحيد الجماعات المؤيدة لمصر في محاولة لتأمين فوزها في الانتخابات العامة القادمة وتشكيل الحكومة اللاحقة، وبيّن الراديو أن الأزهري أمر أربعة من وزرائه بإقناع صلاح بالكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للسودان[٦٥].

وبينما كان ذلك يجري، رد السيدان على إعلان الاستقلال بإصدار بيان مشترك آخر دعا فيه الشعب إلى الاتحاد في المهمة العظيمة التي أمامهم وطرح المصالح الأنانية جانباً[٦٥].

جرت الآن مباحثات موسعة في اللجنة المشكلة من جميع الأحزاب حول اختيار رئيس وزراء للحكومة الوطنية، وقد فضل الحزب الوطني الاتحادي الأزهري، بينما أراد الآخرون أن يترك الاختيار إلى الوزراء الذين يعينون، وقد حُلت المشكلة أخيراً بالتوصل إلى اتفاق، ربما بصورة غير متوقعة، بين السيدين والأزهري ومختلف الأحزاب بأن الأزهري يجب أن تكون له رئاسة الوزراء[٦٥]. ولاشك ان السيد علي اعتبر ذلك أفضل

وسيلة لمنع حزب الأمة من إحكام سيطرته، بينما كان الأزهري بالنسبة للسيد عبد الرحمن يتمتع على الأقل بميزة كونه ليس ختمياً، ونص الاتفاق الذي تم التوصل إليه أيضاً على ان الحزب الوطني الاتحادي يجب أن تكون له ست حقائب وزارية وأحزاب المعارضة سبع حقائب يتقرر توزيعها من قبل الأزهري ومحمد أحمد محجوب معاً.

في يوم الأحد الأول من كانون الثاني عام ١٩٥٦ أذن ارتفاع العلم السوداني الجديد والأزهري إلى جانب سارية العلم، بتدشين جمهورية السودان الديمقراطية، وتم تعيين لجنة من خمسة أشخاص لممارسة سلطات رئيس الدولة، وكان من بين الذين حضروا السيدان، واللذان تلقيا رسائل شخصية من الملكة؛ وتليت في حفل التدشين الرسائل الودية من الحكومتين البريطانية والمصرية[٦٥]، وهكذا الغي الحكم الثنائي رسمياً وحقق السودانيون استقلالهم بسلام وتوافق عقلاني.